واقع واتجاهات
التوطن الصناعي في اقليم الفرات الأوسط
من العراق

(دراسة في جغرافية الصناعة)

رسالة تقدم بها

عبد الزهرة علي الجنابي

الى مجلس كلية الآداب - جامعة بغداد

وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه فلسفة في

الجغرافية

باشراف

الدكتور حسن محمود علي الحديثي

١٤١٧ هـ

١٩٩٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

وما أوتيتم من العلم إلا قليلا

صدق الله العظيم

الإسراء - ٨٥

اشهد بان اعداد هذه الرسالة جرى تحت اشرافي في جامعة بغداد كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في الجغرافية .

التوقيع :

الاسم : الدكتور حسن محمود علي الحديثي

المشرف

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٦

بناءا على التوصيات المتوفرة ، ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : الدكتور حسن محمود علي الحديثي

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ : ١٥ / ٨ / ١٩٩٦

'لموقعون ادناه اعضاء لجنة المناقشة ، نشهد باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة " واقـــــع عات التوطن الصناعي في اقليـــم الفرات الاوسط من العراق " ، والمقدمة من الطالـــب د الزهرة علي الجنابي ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ، وما له علاقة بها ، ونعتقد انهـــا جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراة فلسفة في الجغرافيه.

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ المساعد الدكتورة
سميرة كاظم الشمـــاع
عضـــو

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ الدكتور عباس علي التميمي
عضـــو

التوقيـــع
الاســـم : الاستاذ نعمان دهش العقيلي
عضـــو

التوقيـــع
الاسم : الاستاذ الدكتور عبد العزيز محمد حبيب
عضـــو

التوقيـــع
الاســـم : الاستاذ المساعد الدكتور حسن
محمود علي الحديثـــي
المشـــرف

التوقيـــع
الاسم : الاستاذ الدكتور ابراهيم شريـــف
رئيس لجنة المناقشـــة
التاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٨

صدقت من قبل مجلس كلية الاداب / جامعة بغـــداد

التوقيـــع
الاســـم: الاستاذ الدكتور نزار عبد اللطيف الحديثي
عميد كلية الاداب - جامعة بغـــداد
التاريخ / /١٩٩٦

الأهداء

الى زوجتي ...
اولادي ...
وبناتي ...

المستخلص

يمكن اقامة الصناعة او اغلب فروعها متى وحيث يرغب الانسان ، الا ان النجاح الذى تحققه في الاقليم او الموقع مرهون بوفرة متطلبات موقعية عديدة فيه . ولضمان ذلك اصبح ضروريا اقامة الصناعة المناسبة في الموقع المناسب لها وهو ماندعوه بالتوطن الصناعي .

ان غنى الاقليم بالمقومات الجغرافية المختلفة وتنوعها فيه يعين في توطن الصناعة وفروعها ، وهذه المقومات لها اثر هام في توجيه عمليات التوطن ، وفي بناء انماط محددة لها في الاقليم وذلك لتباين الصناعات في متطلباتها منها . وللسياسات الحكومية ايضا اثر هام في مثل هذا التوجيه ، على ان تستوعب وتعتمد اولا على قدرات الاقليم والموقع من جانب الموارد الطبيعية والاقتصادية والسكانية . ان ضخامة وتنوع المقومات في الاقليم تهيء لتنوع مماثل في البنية الصناعية وتساعد في نجاح توطن عدة فروع لها فيه ، وخاصة تلك التي يتطلب نجاحها اسواق وامكانات مالية وتقنية عالية مثل الصناعات الهندسية والكيمياوية .

وانماط التوطن في الاقليم تتصف بالدينمية المستمرة استجابة لتغيرات عديدة يأتي في مقدمتها التغير في الامكانات التي يوفرها الاقليم للصناعات فيه ، التقدم التقني والقدرة على استيعابه وتطبيقه ، وتغير انماط الطلب على السلع والمنتجات الصناعية .

يضم اقليم الفرات الاوسط من العراق خمس محافظات هي بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية والمثنى ، يعيش فيها زهاء (٤) مليون نسمة ، مثلوا نسبة ١٩٫٦ ٪ من سكان القطر ، وهي في حالة تزايد مستمرة . وشغلت مساحته حوالي (١٠٠) الف كم٢ تشكل ٢٢٫٨ ٪ من مساحة القطر .

احتوى الاقليم على تنوع محدود من التباينات الطبيعية والبيئات ، وفرت هي الاخرى تنوعا محدودا ايضا من الثروات المعدنية ، الا انه ضخم في مقدار الاحتياطي منه ، شمل حجر الكلس ، الجبس ، اطيان الطابوق ، الدولومايت ، أطيان السمنت ، الرمل والحصى والملح . وهذه هيأت امكانية جيدة لتوطن الصناعات الانشائية المختلفة . وفيه يمكن زراعة مدى واسع من المحاصيل الزراعية وتربية اصناف عديدة من الحيوان . اما انتاجه النباتي والحيواني فانه وان كان قليلا نسبيا فان عدة صناعات غذائية ونسيجية يمكن توقع نجاح توطنها بالاعتماد على الانتاج المحلي منه وباضافة مقادير اخرى توفر من خارج الاقليم . اما المقومات الطبيعية فلا تقف حائلا امام محاولة توطين مختلف الصناعات . وبالنسبة للهياكل الارتكازية فهي

وباضافة تحسينات ليست كبيرة للقائم فيها يمكن ان توفر متطلبات توطن صناعات متنوعة وضخمة في الاقليم • ويوفر الاقليم امكانات مماثلة للصناعة من العمالة والمهارة بشتى مستوياتها • اما سوقه فهي قادرة على استيعاب مقادير كبيرة من المنتجات الصناعية ، واذا ما اعتبرنا امكانية التدفق السلعي بين اقاليم القطر دون حواجز فسيكون سوق منتجات صناعة قومية وليس محدودا بالاقليم وحسب •

لايعاني الاقليم من صعوبات في الحصول على مصادر الطاقة والوقود لانتاجها بكلف محدودة في القطر ولاقامة امتدادات عديدة لانابيب نقلها تمر خلال الاقليم •

بدأ تأسيس الصناعات الالية الحديثة في الاقليم بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ الا ان المصانع الضخمة لم تعرف فيه الا بحدود عام ١٩٦١ ، والتي بدأت اقامتها برؤوس اموال عائدة الى القطاع الاشتراكي •

نال الاقليم قدرا محدودا نسبيا من الاستثمارات الصناعية مقارنة بما يضمه من سكان ، بلغت نسبتها حوالي ١٤ ٪ من اجمالي الاستثمارات المماثلة في القطر كاجمالي للفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠ • نالت بابل وكربلاء نصيبا منها يفوق ماتضمه كلا منهما من سكان ، فيما تخلفت عنه بقية محافظات الاقليم • واستحوذت الاولى لوحدها على مايقرب من نصف مجموع الاستثمارات الصناعية في الاقليم •

تم توجيه مايقرب من نصف مجموع الاستثمارات في الانشطة المختلفة في الاقليم نحو الصناعة ، فقل فيها نصيب انشطة اخرى تخدم عمليات التوطن الصناعي •

اسهمت الصناعة التحويلية بقدر من الناتج المحلي يقل نسبيا عما نالته من استثمارات في مختلف الفترات ، عدا ما تحقق عام ١٩٩٣ ، حيث تحسنت مكانتها وبمختلف المعايير • وهذا يشير الى وجود عوامل اخرى كان لها اثر في تلك النتائج غير المشجعة ، منها اضافة لضالة الاستثمارات في الانشطة الاقتصادية والخدمية ، الاثار التي سببها عدوان ايران على القطر للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ ، اعادة بناء هيكل العمالة الصناعية منتصف الثمانينات ، ثم ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على القطر منذ عام ١٩٩٠ وحتى الان ، والتي اسفرت جميعها عن تراجع واضح في حجم النشاط الصناعي مقارنة بما كان يؤمل تحقيقه منه •

شهد الاقليم تطبيق سياسات عديدة للتوطن الصناعي في الاقليم ، كان ابرزها اقامة مجمع صناعي متخصص بالصناعات الهندسية في بابل ، وتخصيص مناطق لتركز الصناعة بجوار مراكز الاستيطان الرئيسة ، فيما بقيت كثير من الفعاليات الصناعية متداخلة مع الوظائف

الاخرى في المدن . ومع هذا فقد ظلت جميع هذه السياسات عاجزة عن تحقيق نجاحات هامة في تطوير عمليات التوطن الصناعي في الاقليم او في المواقع الصناعية العديدة فيه .

اتخذت عمليات توطن الصناعة التحويلية اتجاهات وانماط مكانية عديدة في الاقليم ، فتوزعت هذه بين محافظات الاقليم بتراتب مماثل لما تضمه كل منها من سكان ، فجاءت بابل في المقدمة ، تلتها النجف ، القادسية ، كربلاء فالمثنى . واسهم القطاع الاشتراكي بالدور الاكبر في البنية الصناعية ، الا ان دوره هذا تراجع بثبات لصالح القطاع الخاص ، مما يعطي الاخير دورا اكبر في عمليات التوطن المستقبلية . وشهد الاقليم تحسنا محدودا في مكانة الصناعات الانتاجية في البنية الصناعية ، الا ان هذا التحسن كان دون مثيله القومي ، وحصل في بابل وكربلاء والقادسية . وقد افتقد الاقليم للصناعات المعدنية الاساسية التي تشكل قاعدة للصناعات الهندسية ، مما يعد خللا في البنية الصناعية فيه . وهيكل الصناعة التحويلية في الاقليم اقل توازنا من مثيله القومي للدور الاكبر للصناعات الاستهلاكية فيه ، وفي محافظات الاقليم كان هذا اقل توازنا . ومع هذا فقد كانت الصناعات الاستهلاكية اكثر الصناعات نجاحا في توطنها لوفرة العديد من متطلبات نجاح توطنها في الاقليم .

اظهرت نتائج تحليل العلاقة بين مقومات التوطن الصناعي وفروع الصناعة التحويلية في الاقليم مايلي :

١ـ ارتبطت كل من الصناعات الغذائية ، النسيجية والخشب والاثاث الخشبي بمعامل ارتباط عالي وايجابي مع معظم متغيرات السكان ، الدخل ، البنى الارتكازية والتعليمية والاستثمارات . وتبين وجود قدرات توطنية كافية لتوطين مزيد منها في بابل والقادسية .

٢ـ ان لصناعات الورق والطباعة والنشر ميلا للتوطن في اقاليم تركز المؤسسات الادارية والتعليمية وخاصة في بابل والنجف .

٣ـ يمكن توطن عدة انواع من الصناعات الكيمياوية في اقاليم متباينة الامكانات ، ويهيء الاقليم امكانية لتوطن الصناعات البسيطة منها وفي محافظتي القادسية والنجف ، الا ان صناعات متطورة لها يمكن نجاح توطنها في المثنى لوفرة مطالبها الرئيسة فيها .

٤ـ ان نجاح توطن الصناعات الانشائية يتطلب قرب مواقع صناعاتها من مصادر خاماتها واسواق استهلاكها ، وامكانية كهذه تتوفر في كربلاء ، النجف والمثنى .

٥ـ اما الصناعات الهندسية فاظهر تحليل توطنها ميلا نحو متطلباتها الضخمة من الاستثمارات والتعليم العالي وفي مجاورة مناطق التكتل الحضري والصناعي ، مما يجعل بابل والنجف مرشحتين لتوطين مزيد منها .

٦ـ وظهر ان بابل والنجف قد تقدمتا بقية محافظات الاقليم في القدرة على توطين عموم الصناعات التحويلية ، تلتهما بفارق واضح القادسية ، ثم كربلاء ، المثنى .

تتطلب عمليات التوطن الصناعي المستقبلية في الاقليم تطوير مقومات الصناعة ، بهدف استثمار وادخال مزيد من تسهيلاتها في الصناعة ، مثل التوسع باعمال التحري المعدني ، تطوير وتنظيم عمليات انتاج وتسويق المحاصيل الزراعية ، تحسين حالة الخدمات والبنى الارتكازية ، التعليم العالي التقني ، تدريب وتأهيل القوى العاملة . على ان يراعى في ذلك اعطاء اسبقية للمحافظات التي تعاني من نقص فيها مثل القادسية والمثنى ، والمستوطنات الاقل مرتبة من مراكز المحافظات . ويتطلب نجاح هذه العمليات ايضا اعادة النظر بهيكل المواقع الصناعية في الاقليم باعتبار بنيتها وامتدادها ويعد نظام المحاور احد الخيارات في هذا السبيل ، بحيث يتضمن تعزيز محور الصناعات الهندسية نحو السيب وكربلاء والنجف ، وتعزيز بنيته بادخال الصناعات الالكترونية والمعدنية الاساسية فيه . وانشاء محور للصناعات الاستهلاكية يضم كلا من بابل والقادسية . واخر للصناعات الانشائية يوصل مابين كربلاء ، النجف والمثنى . واقامة محور جديد للصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية المتطورة في المثنى .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
الفصل الاول : اثر المقومات الجغرافية في تحديد اتجاهات وانماط التوطن الصناعي في الاقليم	٩ـ٤٩
٠١٠١ مقدمة	٩
٠٢٠١ الصناعة وتطوراتجاهات البنية الاقتصادية في الاقليم	١٠
٠٣٠١ اثر عناصر البيئة الجغرافية في تغيير مكانة الصناعة في الهيكل الاقتصادى للاقليم	١٣
٠٤٠١ توجيه عمليات الاستثمار الصناعي في الاقليم	١٦
٠٥٠١ الاتجاهات المكانية للنمو الصناعي في الاقليم	٢١
٠٦٠١ اثر المقومات الجغرافية في تحديد خصائص البنية الصناعية للاقليم ..	٢٨
٠٧٠١ دور مرتكزات الصناعة في بناء وتطور انماط المواقع الصناعية	٣٥
٠١٠٧٠١ خصائص البيئة الجغرافية واثرها في بناء انماط اقليمية للمواقع الصناعية	٣٥
٠٢٠٧٠١ التباين المكاني في انماط المواقع الصناعية	٣٨
٠٣٠٧٠١ التحولات المكانية في انماط المواقع الصناعية	٤١
٠٨٠١ التباين الجغرافي في حجوم المنشات الصناعية	٤٤
٠٩٠١ خلاصة	٤٨
الفصل الثاني : المقومات الجغرافية للتوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط	٥٠ ـ ١١٠
٠١٠٢ مقدمة	٥٠
٠٢٠٢ المقومات الطبيعية	٥١
٠١٠٢٠٢ الموقع الجغرافي	٥٢
٠٢٠٢٠٢ التكوين الجيولوجي	٥٣
٠٣٠٢٠٢ مظاهر السطح	٥٦
٠٤٠٢٠٢ المناخ	٥٨
٠٥٠٢٠٢ الموارد المائية	٦٠

الموضوع	الصفحة
٠٣٠٢ المقومات الاقتصادية	٦٤
٠١٠٣٠٢ المواد الاولية	٦٥
٠١٠١٠٣٠٢ المواد الاولية المعدنية	٦٥
٠٢٠١٠٣٠٢ المواد الاولية الزراعيـــة	٧٠
٠٣٠١٠٣٠٢ المواد الاولية لصنف المصنعة	٨٢
٠٢٠٣٠٢ الســوق	٨٣
٠٣٠٣٠٢ مصادر الطاقة والوقود	٨٨
٠٤٠٣٠٢ راس المال	٩١
٠٥٠٣٠٢ النقل	٩٤
٠٦٠٣٠٢ وفورات التكتل الاقتصادية	١٠٠
٠٤٠٢ الواقع السكاني وهيكل القوى العاملة	١٠٢
٠٥٠٢ خلاصة	١٠٨
الفصل الثالث : نشاة وتطور الصناعة والاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعـــي في الاقليم	١١١ـ١٧٣
٠١٠٣ مقدمة	١١١
٠٢٠٣ نشاة الصناعة وتوطنها حتى عام ١٩٥٨	١١٢
٠٣٠٣ اتجاهات تدفق الاستثمار الصناعي في الاقليم	١١٨
٠١٠٣٠٣ الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ١٩٥٨ـ ١٩٧٥ ...	١١٨
٠٢٠٣٠٣ اثر عمليات الاستثمار في توطن الصناعة في الاقليم بعد عـــام ١٩٥٨	١٢٢
٠٣٠٣٠٣ الانفاق الاستثماري الصناعي للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠	١٢٣
٠٤٠٣ انعكاسات تدفق الاستثمارات الصناعية على عمليات التوطن الصناعـــي في الاقليم	١٣٠
٠١٠٤٠٣ مساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي ...	١٣٠
٠٢٠٤٠٣ اثر عمليات الاستثمار على هيكل العمالة الصناعية	١٣٦
٠٣٠٤٠٣ الاستثمار الصناعي ومتوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي .	١٤١

الموضوع	الصفحة
٠٥٠٣ النمو الصناعي في الاقليم للفترة ٧١ـ ١٩٩٣	١٤٤
٠١٠٥٠٣ عدد المنشات الصناعية	١٤٤
٠٢٠٥٠٣ عدد العاملين	١٤٧
٠٣٠٥٠٣ اجور العاملين	١٥١
٠٤٠٥٠٣ قيمة الانتاج	١٥٤
٠٥٠٥٠٣ قيمة مستلزمات الانتاج	١٥٧
٠٦٠٥٠٣ القيمة المضافة	١٦١
٠٦٠٣ سياسات التوطين الصناعي واتجاهاتها المكانية	١٦٥
٠٧٠٣ خلاصة	١٧١
الفصل الرابع : واقع وانماط توطن الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للفترة ٨٢ ـ ١٩٩٣	١٧٤ـ٢٧٩
٠١٠٤ مقدمة	١٧٤
٠٢٠٤ واقع وخصائص الصناعة التحويلية في الاقليم	١٧٥
٠٣٠٤ الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعة التحويلية	١٧٩
٠٤٠٤ ملكية وسائل الانتاج الصناعي	١٨٦
٠١٠٤٠٤ الملكية الصناعية على مستوى الاقليم	١٨٧
٠٢٠٤٠٤ التباين المكاني في ملكية وسائل الانتاج	١٩٣
٠٥٠٤ حجوم منشات الصناعة التحويلية	٢٠٢
٠١٠٥٠٤ حجوم المنشات الصناعية على مستوى الاقليم	٢٠٢
٠٢٠٥٠٤ التباين المكاني في حجوم المنشات الصناعية	٢٠٨
٠٦٠٤ بنية الصناعة التحويلية	٢٢٠
٠١٠٦٠٤ بنية الصناعة على مستوى الاقليم	٢٢١
٠٢٠٦٠٤ التباين المكاني في البنية الصناعية	٢٢٩
٠٧٠٤ انماط التوطن الصناعي لفروع الصناعة التحويلية	٢٤٠
٠١٠٧٠٤ الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	٢٤١
٠٢٠٧٠٤ الصناعات النسيجية	٢٤٦
٠٣٠٧٠٤ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٢٥٠

الموضوع	الصفحة
٠٤٠٧٠٤ صناعات الورق والطباعة والنشر	٢٥٥
٠٥٠٧٠٤ الصناعات الكيمياوية	٢٥٩
٠٦٠٧٠٤ الصناعات الانشائية	٢٦٤
٠٧٠٧٠٤ الصناعات الهندسية	٢٦٨
٠٨٠٧٠٤ الصناعات الاخرى	٢٧٤
٠٨٠٤ خلاصة	٢٧٨
الفصل الخامس : التحليل المكاني لاتجاهات وانماط التوطن الصناعي في الاقليم	٢٨٠ـ٣١٨
٠١٠٥ مقدمة	٢٨٠
٠٢٠٥ تحليل اتجاهات عمليات التوطن الصناعي	٢٨٣
٠١٠٢٠٥ تحليل توطن الصناعات الغذائية	٢٨٥
٠٢٠٢٠٥ الصناعات النسيجية	٢٨٨
٠٣٠٢٠٥ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٢٩٠
٠٤٠٢٠٥ صناعات الورق والطباعة والنشر	٢٩٢
٠٥٠٢٠٥ الصناعات الكيمياوية	٢٩٤
٠٦٠٢٠٥ الصناعات الانشائية	٢٩٦
٠٧٠٢٠٥ الصناعات الهندسية	٢٩٨
٠٨٠٢٠٥ الصناعات الاخرى	٣٠٠
٠٩٠٢٠٥ اجمالي الصناعة التحويلية	٣٠٠
٠٣٠٥ التحليل المكاني لانماط توطن الصناعات التحويلية	٣٠٣
٠١٠٣٠٥ الصناعات الغذائية	٣٠٦
٠٢٠٣٠٥ الصناعات النسيجية	٣٠٨
٠٣٠٣٠٥ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٣٠٩
٠٤٠٣٠٥ صناعات الورق والطباعة والنشر	٣١٠
٠٥٠٣٠٥ الصناعات الكيمياوية	٣١١
٠٦٠٣٠٥ الصناعات الانشائية	٣١٢
٠٧٠٣٠٥ الصناعات الهندسية	٣١٣

الموضوع	الصفحة
٠٨٠٣٠٥ الصناعات الاخرى	٣١٤
٠٩٠٣٠٥ اجمالي الصناعة التحويلية	٣١٥
٠٤٠٥ خلاصة	٣١٧
الفصل السادس : مستقبل اتجاهات التوطن الصناعي في الاقليم	٣١٩ـ٣٤٣
٠١٠٦ مقدمة	٣١٩
٠٢٠٦ نظرة في امكانية تطوير مقومات التوطن الصناعي	٣٢٠
٠١٠٢٠٦ المقومات السكانية	٣٢٠
٠٢٠٢٠٦ مقومات الدخل	٣٢٠
٠٣٠٢٠٦ الماء ومصادر الطاقة والوقود	٣٢١
٠٤٠٢٠٦ المؤسسات التعليمية	٣٢١
٠٥٠٢٠٦ الاستثمارات في الاقليم	٣٢٢
٠٦٠٢٠٦ تسهيلات النقل	٣٢٢
٠٧٠٢٠٦ المواد الاولية المعدنية	٣٢٣
٠٨٠٢٠٦ المواد الاولية الزراعية	٣٢٣
٠٣٠٦ الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطن فروع الصناعة	٣٢٥
٠١٠٣٠٦ الصناعات الاستخراجية	٣٢٥
٠٢٠٣٠٦ الصناعات الغذائية	٣٢٥
٠٣٠٣٠٦ الصناعات النسيجية	٣٢٨
٠٤٠٣٠٦ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٣٢٨
٠٥٠٣٠٦ صناعات الورق والطباعة والنشر	٣٣١
٠٦٠٣٠٦ الصناعات الكيمياوية	٣٣١
٠٧٠٣٠٦ الصناعات الانشائية	٣٣٤
٠٨٠٣٠٦ الصناعات الهندسية	٣٣٦
٠٩٠٣٠٦ الصناعات الاخرى	٣٣٨
٠٤٠٦ الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية	٣٤١
الملاحق	٣٤٤
المصادر	٣٤٨

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوانـــه	الصفحـة
١	كميات انتاج الماء الصافي في مشاريع المنشاة العامة للماء والمجاري في محافظات الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٦٣
٢	احتياطي اقليم الفرات الاوسط من الثروات المعدنية	٦٨
٣	متوسط انتاج الحبوب في اقليم الفرات الاوسط والقطر لعامي ٩٠ـ ٩١	٧٢
٤	انتاج المحاصيل الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٤
٥	انتاج الخضروات في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٦
٦	اعداد النخيل في مرحلة الاثمار وانتاج التمور في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٨
٧	اعداد حيوانات الذبح عام ١٩٨٦ والمذبوح منها في المجازر الرسمية عام ١٩٩٣ في محافظات الفرات الاوسط والقطر	٨٠
٨	تقدير انتاج الصوف والشعر والوبر في محافظات الفرات الاوسط والقطر بحسب اعداد الحيوانات لعام ١٩٨٦	٨١
٩	الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٠	٨٥
١٠	القيمة المضافة المتحققة في قطاع تجارة الجملة والمفرد ونصيب الفرد منها عام ١٩٩٠ في اقليم الفرات الاوسط والقطر بالاسعار الجارية ...	٨٦
١١	اعداد سيارات الركاب عامة والخاصة منها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٨٨
١٢	الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة ونصيب الفرد من استهلاكها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٢	٩٠
١٣	الودائع في مصرفي الرافدين والرشيد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١٢/٣١/ ١٩٩٣	٩٣
١٤	اطوال طرق السيارات وكثافتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٥	٩٦

رقم الجدول	عنوانـــه	الصفحة
١٥	اعداد سيارات الحمل والحمولة الثقيلة منها ونصيب الفرد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١/١/١٩٩٣	٩٨
١٦	اعداد السكان عامة ومابين ١٥ـ٦٤ منهم في اقليم الفرات الاوسط والقطر للاعوام ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٣	١٠٣
١٧	عدد الجامعات والمدارس الثانوية والصناعية وطلبتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	١٠٥
١٨	التوزيع الجغرافي للصناعات والمصانع التي اقيمت في اقليم الفرات الاوسط للفترة من ١٩٤٠ـ ١٩٥٨	١١٦
١٩	تخصيصات القطاع الصناعي بملايين الدنانير حسب محافظات القطر للفترة ٦٥ـ ١٩٧٥	١١٩
٢٠	عدد وقيمة قروض المصرف الصناعي الى المستفيدين في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٥٨ ـ ١٩٧٥	١٢١
٢١	الانفاق الاستثماري الفعلي بملايين الدنانير بحسب القطاعات في العراق للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠	١٢٤
٢٢	تخصيصات المنهاج الاستثماري في خطط التنمية القومية لمحافظات اقليم الفرات الاوسط حسب القطاعات للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠ بملايين الدنانير	١٢٥
٢٣	تخصيصات القطاع الصناعي في خطط التنمية القومية بحسب المحافظات للفترة ٧٦ـ ١٩٩٠ بملايين الدنانير	١٢٧
٢٤	الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في القطر بملايين الدنانير لعام ١٩٧٦	١٣٠
٢٥	الناتج المحلي للقطاعات الاقتصادية في العراق للفترة ٨٠ ـ ١٩٩٣ بملايين الدنانير وبالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٠	١٣٢
٢٦	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٠ بملايين الدنانير	١٣٤ـ١٣٥
٢٧	عدد السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في العراق للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٧، ١٩٨٧	١٣٨

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوانـــه	الصفحـة
١	كميات انتاج الماء الصافي في مشاريع المنشاة العامة للماء والمجارى في محافظات الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٦٣
٢	احتياطي اقليم الفرات الاوسط من الثروات المعدنية	٦٨
٣	متوسط انتاج الحبوب في اقليم الفرات الاوسط والقطر لعامي ٩٠ـ ٩٩١	٧٢
٤	انتاج المحاصيل الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٤
٥	انتاج الخضروات في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٦
٦	اعداد النخيل في مرحلة الاثمار وانتاج التمور في اقليم الفرات الاوسط والقطر كمتوسط للفترة ٩٢ـ ١٩٩٤	٧٨
٧	اعداد حيوانات الذبح عام ١٩٨٦ والمذبوح منها في المجازر الرسمية عام ١٩٩٣ في محافظات الفرات الاوسط والقطر	٨٠
٨	تقديرات انتاج الصوف والشعر والوبر في محافظات الفرات الاوسط والقطر بحسب اعداد الحيوانات لعام ١٩٨٦	٨١
٩	الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٠	٨٥
١٠	القيمة المضافة المتحققة في قطاع تجارة الجملة والمفرد ونصيب الفرد منها عام ١٩٩٠ في اقليم الفرات الاوسط والقطر بالاسعار الجارية ...	٨٦
١١	اعداد سيارات الركاب عامة والخاصة منها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣	٨٨
١٢	الطاقة الكهربائية المنتجة والمستهلكة ونصيب الفرد من استهلاكها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٢	٩٠
١٣	الودائع في مصرفي الرافدين والرشيد في اقليم الفرات الاوسط والقطر في ١٩٩٣/١٢/٣١	٩٣
١٤	اطوال طرق السيارات وكثافتها في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٥	٩٦

الموضوع	الصفحة
٠٨٠٣٠٥ الصناعات الاخرى	٣١٤
٠٩٠٣٠٥ اجمالي الصناعة التحويلية	٣١٥
٠٤٠٥ خلاصة	٣١٧
الفصل السادس : مستقبل اتجاهات التوطن الصناعي في الاقليم	٣١٩ـ٣٤٣
٠١٠٦ مقدمة	٣١٩
٠٢٠٦ نظرة في امكانية تطوير مقومات التوطن الصناعي	٣٢٠
٠١٠٢٠٦ المقومات السكانية	٣٢٠
٠٢٠٢٠٦ مقومات الدخل	٣٢٠
٠٣٠٢٠٦ الماء ومصادر الطاقة والوقود	٣٢١
٠٤٠٢٠٦ المؤسسات التعليمية	٣٢١
٠٥٠٢٠٦ الاستثمارات في الاقليم	٣٢٢
٠٦٠٢٠٦ تسهيلات النقل	٣٢٢
٠٧٠٢٠٦ المواد الاولية المعدنية	٣٢٣
٠٨٠٢٠٦ المواد الاولية الزراعية	٣٢٣
٠٣٠٦ الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطن فروع الصناعة	٣٢٥
٠١٠٣٠٦ الصناعات الاستخراجية	٣٢٥
٠٢٠٣٠٦ الصناعات الغذائية	٣٢٥
٠٣٠٣٠٦ الصناعات النسيجية	٣٢٨
٠٤٠٣٠٦ صناعات الخشب والاثاث الخشبي	٣٢٨
٠٥٠٣٠٦ صناعات الورق والطباعة والنشر	٣٣١
٠٦٠٣٠٦ الصناعات الكيماوية	٣٣١
٠٧٠٣٠٦ الصناعات الانشائية	٣٣٤
٠٨٠٣٠٦ الصناعات الهندسية	٣٣٦
٠٩٠٣٠٦ الصناعات الاخرى	٣٣٨
٠٤٠٦ الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية	٣٤١
الملاحق	٣٤٤
المصادر	٣٤٨

فهرست الاشكـــــال

رقم الشكل	عنوانـــــه	الصفحة
١	تطورعدد المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطرللفتـــــرة ٧١ــ ١٩٩٣	١٤٦
٢	تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفتـــرة ٧١ــ ١٩٩٣	١٤٩
٣	تطورالاجورالمدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوســـط والقطر للفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ ..	١٥٣
٤	تطورقيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطرللفترة ٧١ ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٥٦
٥	تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطـــر للفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٦٠
٦	تطورالقيمة المضافة التي حققها القطاع الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطرللفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعارالجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ ..	١٦٣
٧	اتجاهات تغيراهمية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط مـــن اجمالي القطر بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	١٧٨
٨	اتجاهات التغيرالمكاني في اهمية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	١٨٣ــ١٨٤
٩	اتجاهات التغيرفي ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويلية في اقليـــم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	١٩٢
١٠	اتجاهات التغيرالمكاني في ملكية وسائل الانتاج للصناعة التحويليـــة في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢٠٠ــ٢٠١
١١	اتجاهات التغير في حجوم منشات الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢٠٩
١٢	اتجاهات التغيرالمكاني في حجوم منشات الصناعة التحويلية في اقليـــم الفرات الاوسط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢١٨ــ٢١٩
١٣	اتجاهات التغير في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوســط بين عامي ١٩٨٢، ١٩٩٣	٢٢٨

ف

رقم الخارطة	عنوانها	الصفحة
١٧	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط	٣٢٩
١٨	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٠
١٩	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٢
٢٠	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٣
٢١	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٥
٢٢	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٧
٢٣	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط	٣٣٩
٢٤	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط	٣٤٠
٢٥	الهيكل المكاني المقترح للمواقع الصناعية في اقليم الفرات الاوسط	٣٤٢

فهرست الخرائط

رقم الخارطة	عنوانهـــا	الصفحة
١	التحديد الاولي لاقليم الفرات الاوسط	٣
٢	اقليم الفرات الاوسط وموقعه من العراق	٥
٣	الاقاليم التعدينية في اقليم الفرات الاوسط	٥٤
٤	خطوط الارتفاعات المتساوية في اقليم الفرات الاوسط	٥٧
٥	نهر الفرات وتفرعاته في اقليم الفرات الاوسط	٦٢
٦	التوزيع الجغرافي لاحتياطي الثروة المعدنية في اقليم الفرات الاوسط	٦٧
٧	طرق النقل في اقليم الفرات الاوسط	٩٧
٨	التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٤٥
٩	التوزيع الجغرافي للصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٤٩
١٠	التوزيع الجغرافي لصناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٥٤
١١	التوزيع الجغرافي لصناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٥٨
١٢	التوزيع الجغرافي للصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٦٣
١٣	التوزيع الجغرافي للصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٦٧
١٤	التوزيع الجغرافي للصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٧٢
١٥	التوزيع الجغرافي للصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٧٦
١٦	الاتجاهات المكانية المقترحة لتوطين الصناعات الاستخراجية في اقليم الفرات الاوسط	٣٢٦

رقم الجدول	عنوانـــــــــه	الصفحة
٧٠	الاتجاهات المكانية لتوطن صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط	٣٠٩
٧١	الاتجاهات المكانية لتوطن صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط	٣١٠
٧٢	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الكيمياوية في اقليم الفـــرات الاوسط	٣١١
٧٣	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط	٣١٢
٧٤	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الهندسية في اقليم الفـــرات الاوسط	٣١٣
٧٥	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات غير المصنفة في اقليم الفـــرات الاوسط	٣١٤
٧٦	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط	٣١٥
٧٧	نصيب كل محافظة من الامكانات المتاحة لتوطن فروع الصناعـــة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط	٣١٨

رقم الجدول	عنوان	الصفحة
٥٦	الصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٦٥
٥٧	الصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٧٠
٥٨	الصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٧٥
٥٩	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط	٢٨٦
٦٠	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط	٢٨٩
٦١	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي وصناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط	٢٩١
٦٢	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي وصناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٣
٦٣	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٥
٦٤	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الانشائية في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٧
٦٥	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات الهندسية في اقليم الفرات الاوسط	٢٩٩
٦٦	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي والصناعات غير المصنفة في اقليم الفرات الاوسط	٣٠١
٦٧	معامل الارتباط بين مقومات التوطن الصناعي واجمالي الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط	٣٠١
٦٨	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط	٣٠٧
	الاتجاهات المكانية لتوطن الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط	٣٠٨

رقم الجدول	عنوانـــــه	الصفحة
٤١	حجوم المنشات ودورها في الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٠٣
٤٢	متوسط عدد العاملين في المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٠٦
٤٣	التباين المكاني في حجوم المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢١١ـ٢١٢
٤٤	التباين المكاني في متوسط عدد العاملين في منشات الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢١٤ـ٢١٥
٤٥	بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٨٢ ..	٢٢٢
٤٦	بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٨٨ ..	٢٢٤
٤٧	بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر عام ١٩٩٣ ..	٢٢٦
٤٨	التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٢	٢٣١ـ٢٣٢
٤٩	التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٨	٢٣٤ـ٢٣٥
٥٠	التباين المكاني في بنية الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٩٣	٢٣٧ـ٢٣٨
٥١	الصناعات الغذائية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٤٢
٥٢	الصناعات النسيجية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٤٧
٥٣	صناعات الخشب والاثاث الخشبي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٥٢
٥٤	صناعات الورق والطباعة والنشر في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٥٧
٥٥	الصناعات الكيمياوية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	٢٦١

رقم الجدول	عنوانـــــه	الصفحة
٢٨	توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٧٧	١٣٩
٢٩	توزيع السكان النشيطين اقتصاديا (٧ سنوات فاكثر) في اقليم الفرات الاوسط عام ١٩٨٧	١٤٠
٣٠	متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفترة ٧٦ــ ١٩٩٣ بالدنانير وبالاسعار الجارية والثابتة لسنـــة ١٩٧٦	١٤٢
٣١	تطور عدد المنشات الصناعية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفتـــرة ٧١ــ ١٩٩٣	١٤٥
٣٢	تطور عدد العاملين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفتـــرة ٧١ــ ١٩٩٣	١٤٨
٣٣	تطور الاجور المدفوعة للمشتغلين في الصناعة في اقليم الفرات الاوسـط والقطر للفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ .	١٥٢
٣٤	تطور قيمة الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للفتـــرة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٥٥
٣٥	تطور قيمة مستلزمات الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطـــر للفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦	١٥٩
٣٦	تطور القيمة المضافة التي حققتها الصناعة في اقليم الفرات الاوســـط والقطر للفترة ٧١ــ ١٩٩٣ بالاسعار الجارية والثابتة لسنة ١٩٧٦ .	١٦٢
٣٧	واقع الصناعة التحويلية في اقليم الفرات الاوسط والقطر للســـنـــوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	١٧٦
٣٨	التوزيع الجغرافي للصناعة التحويلية في محافظات اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	١٨٠
٤١	ملكية وسائل الانتاج الصناعي في اقليم الفرات الاوسط والقطر للاعـــوام ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣	١٨٨
٤٠	التباين الاقليمي في ملكية وسائل الانتاج في الصناعة التحويليـــــة في اقليم الفرات الاوسط للسنوات ١٩٨٢، ١٩٨٨، ١٩٩٣ ...	١٩٤ــ ١٩٥

المقدمة

المقدمـــــة

تعد الصناعة وسيلة هامة للارتفاع بالمستوى الاقتصادى والحضارى لسكان البلـــدان والاقاليم التي تتوطن فيها ، بما توفره لهم من منتجات وسلع متطورة ومنافع اقتصادية وفرص عمـل لطالبيها ، وبذلك فهي تعين في تقوية البنية الاقتصادية والسكانية لتلك البلدان والاقاليم . وتولى الصناعة اسبقية راجحة في المحاولات التي تستهدف اعادة التوازن المكاني بين الاقاليم ، وبما يساعد في زيادة فاعلية اجزاء الاقليم او الاقاليم البلدعامة ، لانها الاكثر تاثيرا وسرعـة من بين الانشطة الاخرى في هذا المسعى . وللصناعة ايضا دور ايجابي فاعل في تحفيز نمـو بقية القطاعات الاقتصادية والخدمية الاخرى ، لما تحمله من روابط وباتجاهات متعـددة مع هذه القطاعات .

تتضمن الصناعة مدى واسعا من المفاهيم والمدلولات ، لاضير في اقتصار او تركيـز البحث والدراسة على بعضها . والتوطن الصناعي واحد من هذه المفاهيم .

وتوطين الصناعة يعني اقامة الصناعة في موقعها المناسب الذى تتوفر لها فيه كـل او معظم مطالبها .

تكتنف عمليات توطن الصناعة عامة وفروعها المختلفة اهمية متزايدة في كثير مـن الدراسات ، وتحظى دراسة وتقويم انماطها القائمة باهمية مماثلة . ان ضمان نجاح وتطـور الصناعة او فروعها التي تقام في الاقليم ، انما يعتمد على مقدار الدقة في اختيار الفرع المناسب لتوطينه في الموقع المناسب . وهذا يتطلب تقييم الامكانات الجغرافية المتاحة للصناعة في الاقليم ، في تنوعها ومقاديرها ، وفي تسهيلاتها . ان لهذه الامكانات دورها الحاسـم ، اضافة لعوامل اخرى في توجيه عمليات الاستثمار الصناعي والتنمية الصناعية ، وفي تقرير نسب النمو المتحققة . ولها ايضا مثل ذلك الدور في بناء انماط توطنة معينة من الصناعـات والمواقع الصناعية وحجوم المصانع وربما ملكيتها ايضا ، وفي بناء هيكل معين للصناعة في الاقليم . واكثر الانماط القائمة قدرة على الاستمرار والتطور ما كان معتمدا في توطنه على استثمار المقومات الجغرافية المحلية .

وفي دراسة التوطن الصناعي تتداخل علوم متعددة ، تنفرد الجغرافية من بينهـا دراسة التباين المكاني له بتاكيدها على دور عناصر البيئة الجغرافية وخصائصها في هـذا التباين ، ومن ثم مقدار واتجاهات مؤثراته الفاعلة على هذه البيئة . ولفهم واقع الصناعـة

القائمة قد يكون كافيا الاقتصار على بيانات عنهـا لعام او لبضعة اعوام ، الا ان تحديـــد الاتجاهات الرئيسة لتوطنها ونموها ، وثم بناء انماطها التوطنية يتطلب شمول الدراسة لحـــال الصناعة في فترات زمنية كافية قد تمتد لفترة تسمح برؤية واضحة للتغيرات في الانماط المكانية للصناعة في الاقليم .

واذا كانت الدراسات الجغرافية التقليدية تعنى بمشكلة او صناعة معينة ، فان الاتجـاه الاقليمي في دراسة النشاط الصناعي بدأ يستقطب اهتمام الباحثين لانه يساعد في الوصول الـى فهم اوسع واعمق في تفسير التباين المكاني للنشاط الصناعي ، من خلال تتبع العلاقات البينية المتبادلة بينه وبين الاقليم في خصائصه القائمة .

لكل ذلك جاءت دراسة واقع واتجاهات التوطن الصناعي في اقليم الفرات الاوسط مـــن العراق معبرة ومنسجمة مع هذا الاتجاه والخيار المنهجي .

يشغل اقليم الفرات الاوسط من العراق (١) الجزء الغربي من السهل الرسوبي الذى كونه نهرا دجلة والفرات وسط وجنوب العراق . وهو اقليم طبيعي يمتد من النتوء الصخـرى لتل الاسود شمال الرمادى بـ (٢٦) كم وحتى بلدة الخضر التي تتوسط الطريق بيـــن السماوة والناصرية في الجنوب . ومن حافة الهضبة الغربية في الغرب وحتى الحدود الادارية لمحافظات واسط وذى قار والبصرة من جهة الشرق والجنوب الشرقي (٢) .

والاقليم بهذا التحديد يضم كامل محافظتي بابل والقادسيه ، والاجزاء السهليـــة من محافظات كربلاء والنجف والمثنى ، والتي تضم الثقل السكاني والاقتصادى الاكبر فيها ، كما يضم ايضا اجزاء صغيرة من الرمادى والفلوجة في محافظة الانبار واخرى من ابي غريـــب والمحمودية في بغداد (انظر خارطة رقم ١) . وتتوحد في الاقليم البنية الجيولوجيـــة والجيومورفولوجية والسطح والتربة وموارد المياه (٣) . كما تتشابه فيه الكثير من الظواهر البشريـة مثل الاستيطان ، السكان ، البنية الاقتصادية والاجتماعية لسكانه .

---

(١) ومن دون تحديد مكانه (من العراق) فقد يعني ذلك اضافة مناطق ارواء فيما تبقى من امتداده ، في العراق نحو سوريا ، وتلك التي في سوريا ايضا .

(٢) AL-Barazi Nuri K., The Geography of Agriculture In Irrigation Area of the Middle Euphrates, Valley, Ph.D Thesis, Damascus University, Al-ani press, Baghdad, 1961, pp. 29-30.

(٣) Ibid. p. 31.

خارطة رقم (١)

التحديد الاولي لاقليم الفرات الاوسط

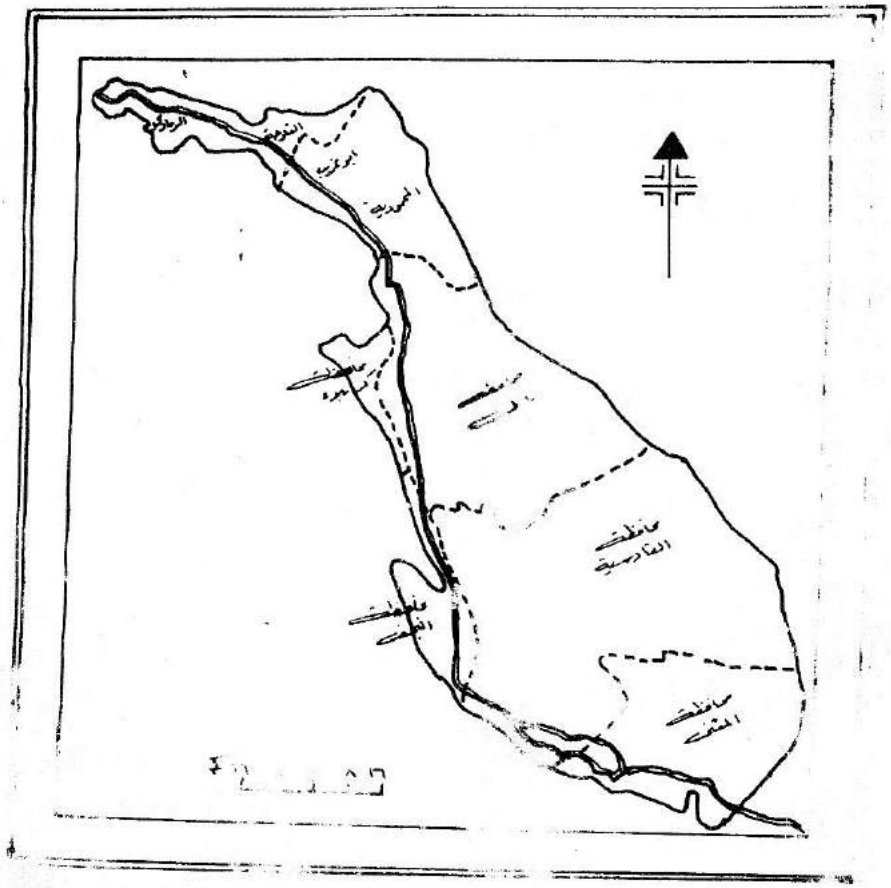

... Nuri ...
... the Mid...
...ty, ...

وتحديد الاقليم على اسس طبيعية فقط قد لايكون مفيدا تماما في الدراسات التطبيقية في حقول الجغرافية البشرية ، مالم تتم اعادة تحديد للاقليم بما يتلائم والمعطيات الواقعية مثل ضرورات التخطيط والحدود الادارية القائمة وطبيعة البيانات المتاحة التي تعتمد عليها الدراسات التطبيقية ومنها جغرافية الصناعة . فالبيانات التي يعتمد عليها البحث في موضوعنا تتخذ المحافظة كوحدة ادارية ، ولاغراض تخطيطية تتخذ المحافظة ايضا كاقليم تخطيطي . ولعرض الموائمة بين حدود الاقليم الطبيعية والضرورات التخطيطية والادارية استبعد الباحث الاجزاء الصغيرة من الاقليم والتابعة لمحافظة الانبار وامانة بغداد ، واضاف الوحدات الادارية في الهضبة الغربية التابعة لمحافظات كربلاء والنجف والمثنى [1] . وبذلك صار الاقليم قيد الدراسة يغطي مساحة قدرها (٩٩١٤٠) كم٢ تشكل ٢٢٫٨٪ من مجموع مساحة القطر بضم كامل مساحات محافظات بابل ، كربلاء ، النجف ،القادسية والمثنى (انظر الخارطة رقم ٢) [2] ، والتي تضم حوالي (٤) مليون نسمة تمثل ١٩٫٦٪ من اجمالي سكان القطر لعام ١٩٩٥ .

يعاني الاقليم من مشاكل عدة اقتصادية وسكانية اختار الباحث منها مشكلة اساسية لها مؤشراتها الواضحة في مجمل البنية الاقتصادية في الاقليم كموضوع لبحثه في عجز الصناعات التحويلية فيه عن احداث تطور ايجابي وحاسم في الهيكل الصناعي وثم الاقتصادي للاقليم . بما يؤمل منه انعكاسات ايجابيه في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والحضارية . مع وجود اسباب عديدة لوجود مثل هذا الخلل الا اننا نفترض انه يمكن ان يعود وبدرجة اساسية ، لاحد سببين او لكليهما . الاول : هو ان الاقليم لم ينل نصيبا كافيا من محفزات التنمية الصناعية وفي مقدمتها الاستثمارات ، وان الاتجاهات العامة لتدفقاتها لم تأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني الذي يمثله عدد السكان والموارد المتاحة للاستثمار . اما الثاني فهو ضعف العلاقة بين الصناعات القائمة في الاقليم والمقومات الجغرافية للصناعة المتاحة او المستخدم فيه ، اي ان الصناعات القائمة لايوفر لها الاقليم او المواقع فيه مقومات توطن كافية .

---

[1] وهي قضاء عين التمر في كربلاء ، ناحية الشبكة في النجف ،قضاء السلمان في المثنى .

[2] وبهذا يلتقي الباحث تقريبا مع عبد علي الخفاف في رسالته الموسومة : التحليل المكاني لوفيات الاطفال الرضع في محافظات الفرات الاوسط ، اطروحة دكتوراه ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ ، (غير منشورة) ،ص ص٣٢ ـ ٣٣ .

خارطة رقم (٢)

اقليم الفرات الاوسط وموقعه من العـــــراق

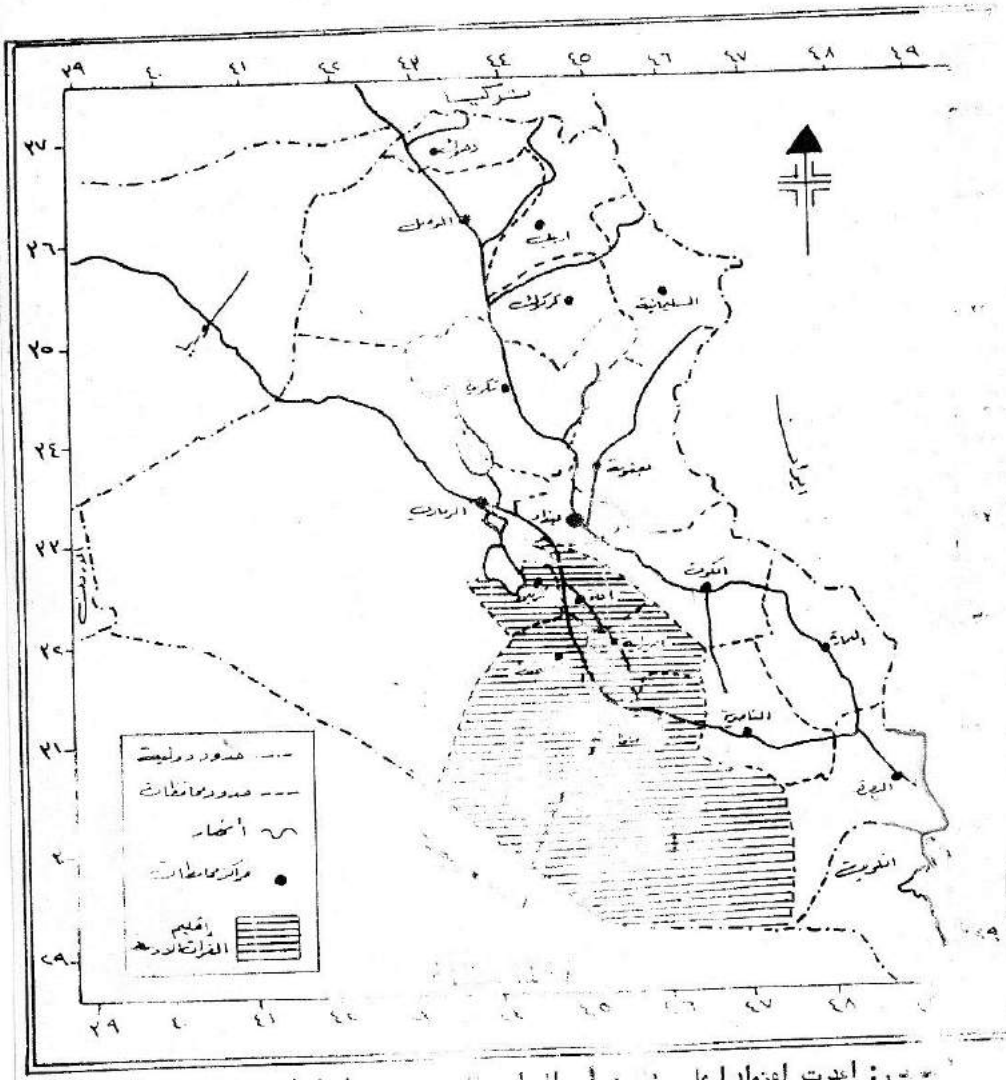

المصدر: اعدت اعتمادا على : جهاز الاحصاء العامة للتصنيع ، خارطة العراق الاداريه لعام ١٩٨٥

وفي اطار ذلك حدد للبحث الوصول الى تحقيق الاهداف الاتية :

اولا : استعراض المقومات الجغرافية في الاقليم ، المتاحة للاستثمار الصناعي ، وتحديد قدرتها على توفير متطلبات عمليات توطن الصناعات القائمة او التي يمكن ان تتوطن فيه مستقبلا .

ثانيا : التعرف على واقع التوطن الصناعي في الاقليم وتطور عملياته خلال الفترة الزمنية المختارة للدراسة .

ثالثا : تحديد الاتجاهات المكانية للتوطن الصناعي وانماطه القائمة من جوانب البنية الصناعية، ملكية وسائل الانتاج ، حجوم المصانع والمواقع الصناعية .

رابعا : تحليل العوامل المؤثرة على توطن الصناعة وفروعها في الاقليم ومحاولة الوصول الى اكثرها تأثيرا واتجاهات ذلك التأثير وقداره .

خامسا : محاولة الاستفادة من نتائج التحليل في اقتراح انماط توطنية مستقبلية بدلا من القائمة منها ، تتهيأ لها في الاقليم مقومات جغرافية كافية باعتبارات المقدار والانواع والمواقع .

ومن اجل بلوغ ماتقدم من الاهداف ولمنطقة واسعة كالاقليم قيد الدراسة ، كان لابد من تحديد منهجية دقيقة وشاملة للرسالة تمثلت بما يأتي :

اولا : بناء خلفية فلسفية واضحة لتحديد جوانب موضوع الدراسة لتلافي التداخل مع حقول اخرى اولا ، ولتغطية معظم المباحث ثانيا . وفي هذا تمت الاستعانة بما تيسر من مصادر مما له علاقة بموضوع الرسالة .

ثانيا : جمع اكبر قدر ممكن من البيانات المتاحة عن النشاط الصناعي في الاقليم والقطر من مصادر وجهات عديدة ، وشمل ذلك كل المنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة .

ثالثا : استكمال قاعدة المعلومات هذه باجراء دراسة ميدانية وتوزيع استمارة المسح الشامل للمنشآت الكبيرة في الاقليم وخاصة المملوكة منها الى القطاع العام والمختلط .

رابعا : اعتماد الاستعراض الوصفي حيثما كان مفيدا في عملية التحليل والتقويم .

خامسا : استخدام اساليب التحليل الكمي قدر ماتسمح به البيانات المتاحة والتسهيلات التي يتم الحصول عليها من الجهات ذات العلاقة باعداد وتنفيذ البرامجيات الالية ، على الرغم من صعوبة مثل هذا الاستخدام ، لتطبيق هذه الاساليب بشكل محدود في حقل جغرافية الصناعة[1] ، على ان تجرى عملية تقويم بصرية لنتائجها المتحققة .

---

[1] سبقت الباحث في هذا الاتجاه دراسة واحدة هي : د. سعيد كاظم الشماع ، مناطق الصناعة في العراق (دراسة تطبيقية للتحليل الكمي في جغرافية الصناعة) ، دار الرشيد للنشر ، مؤسسة الرشيد للطباعة والتصوير ، بيروت ، ١٩٨٠ .

سادسا : المقارنة الوافية بين واقع التوطن الصناعي في الاقليم وبين القطر عامة وتباينه المكاني بين اقاليمه الثانوية .

سابعا : الاستفادة من الخرائط والاشكال البيانية في عملية التحليل استكمالا لتأكيد الهوية الجغرافية للبحث .

جاءت الرسالة بستة فصول : قدم الاول منها تمهيدا فلسفيا نظريا لعمليات وانماط التوطن الصناعي الاقليمي والعوامل المؤثرة في بناءها وتغيرها ، وجرى التركيز في ذلك على دور عناصر البيئة الجغرافية في هذه العمليات .

واستعرض الفصل الثاني المقومات الجغرافية في الاقليم ، والتي يمكن استثمارها في الصناعة ، مع بيان قدرتها على توطين فروع الصناعة التحويلية على وجه الخصوص .

اما الفصل الثالث فقد تناول الجانب التأريخي في نشأة الصناعة في الاقليم وتطورها ونموها مؤكدين في ذلك على الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٩٣ . كما حاول الفصل متابعة اتجاهات عمليات التدفق الاستثماري في الاقليم وحتى عام ١٩٩٠ ، ومن ثم ملاحقة نتائج واثار هذه العمليات على واقع الصناعة فيه من خلال تقويم التطور الذي حصل في اهمية الصناعة ودورها في تكوين الناتج المحلي وتطور هيكل العمالة الصناعية ونصيب الفرد من الانتاج الصناعي .

وخصص الفصل الرابع لدراسة الصناعة التحويلية في الاقليم مابين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٢ باعتبارها الاوسع والاكثر تأثيرا على الانشطة الاقتصادية الاخرى ، وحاول الفصل تقديم فحص شامل لواقع الصناعة التحويلية وتوزيعها الجغرافي في الاقليم ، الانماط القائمة لملكية وسائل الانتاج وحجوم المصانع ، البنية الصناعية ، الفروع الصناعية المتوطنة ومواقع توطنها وسياسات التوطين الصناعي في الاقليم .

اما عملية التحليل المكاني لتوطن الصناعة فقد تناولها الفصل الخامس ، وفيه تم تحليل العلاقة بين مقومات الصناعة في الاقليم والتي جاء بها الفصل الثاني مع واقع الصناعة وتوزيعها الجغرافي التي جاء بها الفصل الرابع لتحديد العوامل الاكثر تأثيرا في التوطن باستخدام معامل الارتباط لبيرسون ، ثم بعد ذلك وبالاعتماد على نتائج التحليل الالي السابق تم تطوير عمليات رياضية حاول بها البحث تقويم الامكانات المتاحة في الاقليم للتعرف على قدرتها على توطن فروع الصناعة التحويلية وبمعايير كمية محددة .

اما الفصل السادس فقد كان نظرة جغرافية لمستقبل الصناعة في الاقليم ، والذي مثل الاستنتاجات والمقترحات المستقاة من عموم الرسالة ، تم التأكيد فيها على تطوير

مقومات النشاط الصناعي الرئيسة والتي تعاني من جوانب نقص في الاقليم عامة او في اقاليمه الثانوية ، وعلى اقتراح توطين فروع صناعية معينة في المواقع التي تتيسر لها فيها مقومات نجاح توطنها .

واجهت الباحث اثناء اعداد الرسالة صعوبات عديدة تمثلت بصعوبة الحصول على البيانات المطلوبة ، قلة المصادر الجغرافية التي يمكن الافادة النظرية منها ، سعة مساحة الاقليم وصعوبة اجراء الدراسة الميدانية للمصانع المنتشرة فيه ، ضخامة حجم البيانات التي افلح الباحث بجهد من جمعها عن القطر والاقليم ومحافظاته ووحداته الادارية احيانا والتي تطلب تصنيفها وتحليلها وقتا وجهدا كبيرين ، صعوبات التحليل الالي للبيانات .

شكرى وتقديرى لكل من اسهم بطريقة او اخرى ، بقدر او اخر في اعداد هذه الرسالة ، وفي المقدمة منهم الدكتور حسن محمود علي الحديثي المشرف على اعدادها ، والذى كان له حضور واضح ومؤثر ابتداءا من بلورة الافكار الاولى لها وحتى مسك الختام ، فكان لملاحظاته واراءه دور كبير في اخراج الرسالة بهيئتها الحالية ، والتي غطى بها كل فصولها ومباحثها ، بل وكان له رأى بكثير من مفرداتها .

امتناني لكل اساتذة قسم الجغرافية ـ كلية الاداب واخص منها الاستاذ الدكتور ابراهيم شريف ، لفيض علمهم الثر الذى نهل الباحث منه ، فكانوا خير عون له في مسيرته العلمية .

خالص شكرى لمدير وموظفي دائرة الاحصاء الصناعي الذين ماادخروا جهدا في اعانة الباحث في الحصول على البيانات المطلوبة وفي ظروف صعبة .

واخيرا :

((الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله))

صدق الله العظيم

الفصل الأول

اثر المقومات الجغرافية في تحديد اتجاهات وانماط

التوطن الصناعي في الاقليم

١٠١ . مقدمـــــة :

من المتطلبات الاساسية لاعداد مشاريع البحوث ، ايا كانت ، بناء رؤية فلسفية واضحة لجوانب موضوع البحث ، وغالبا ماتتضمن المقدمة ايضاحا لذلك . الا ان موضوعا كالذي نحن بصدده ، وهو التوطن الصناعي الاقليمي ، قد لاتوفر المقدمة القصيرة ايضاحا وافيا له ، لهذا فان افراد فصل خاص لعرض خلفيته النظرية ، يمثل مدخلا سليما ومطلوبا ايضا . ولعل من اهم مبررات ذلك ، هو ان هذا الموضوع تتداخل في دراسته والبحث فيه عدة علوم ، فصار ضروريا تحديد الهوية الجغرافية للبحث فيه ومنذ البداية ، من خلال التأكيد على دور عناصر البيئة الجغرافية في الاقليم وقدرتها في التأثير على الاتجاهات المكانية لعمليات التوطن الصناعي ومن ثم في بناء انماط مكانية وقطاعية معينة تتلائم وطبيعة وخصائص الاقليم .

ان هذا التأكيد لايعني ان عوامل التأثير والتوجيه تقتصر على تلك التي تأتي من داخل الاقليم ، فكثير منها يأتي من خارجه : من الاقاليم المجاورة ، ومن التطورات التي تحصل في الاقتصاد القومي وخاصة في النشاط الصناعي ، بل ان بعضها قد يأتي انعكاسا لتطورات تحدث على المستوى العالمي ، وتتخذ اشكالا عديدة ، منها التبدلات التقنية والاقتصادية والسياسية .

وهذه العوامل متداخلة في تأثيراتها ، وفي نتائج مؤثراتها تلك ، مما يعني صعوبة تحديد مقدار واتجاهات تأثير كل منها . كما ان افتراض الاقتصاد الاقليمي مغلقا لتحديد اتجاهات عمليات التوطن فيه ، امر غير وارد ، بل ان صحة مثل هذا الافتراض تتراجع باستمرار حتى على المستوى القومي لذات الاسباب ، لذلك فان اقتصار البحث على عناصر البيئة الجغرافية المحلية ، قد لايوفر ايضاحا كافيا لموضوع البحث ، وقد يسهم في الوصول الى تعاميم غير كافية . لكل ذلك فان البحث قد تناول كل العوامل المؤثرة في تحديد الاتجاهات العامة للتوطن وانماطه ، مع ابراز والتأكيد على دور المقومات الجغرافية المحلية في ذلك .

وفي انماط التوطن قدمنا ايضاحا للقائم منها على المستوى العالمي ، على ان ذلك لايعني حتمية التطابق بين الاتجاهات العالمية والاقليمية . فلكل اقليم من الخصوصية في الامكانات والظروف مايهيء لبناء خصوصية مماثلة في الاتجاهات العامة للتوطن الصناعي ، وهذا ماحاول الفصل تقديم مدخلا نظريا واضحا له .

وفي كتابة مباحث الفصل حرصنا على الاطلاع على ماتيسر من ادبيات عن موضوعاته ، بجلها في حقول تخطيطية واقتصادية . وجهد الباحث في تكييف مضامينها لتتماشى واتجاهات

البحث الجغرافية ، فالتقط افكارا من هنا وهناك ، وصاغها باسلوبه الخاص ، ومع هـــذا ولما تقتضيه الامانة العلمية دون المراجع التي اطلع عليها او استفاد منها في كتابة مباحث الفصل رغم انه كان يختلف عنها في الاتجاهات وفي كثير من التفاصيل ايضا .

١٠٢ . الصناعة وتطور اتجاهات البنية الاقتصادية في الاقليـم :

تسهم الصناعة بدور ايجابي فاعل في تدعيم بنية الاقتصاد الاقليمي وفي تحفيز نمـــو قطاعاته ، بل انها تعتبر العامل الاكثر تأثيرا وسرعة في هذا المسعى مقارنة بالانشطـــة الاقتصادية الاخرى لما للصناعة من روابط باتجاهات مختلفة مع تلك الانشطة ، اضافة لتأثيراتهـا المضاعفة Multiplier Effects اللاحقة سواء داخل الاقليم او في خارجه . ويمكن ان نجمل تأثيراتها الاساسية بما يأتي :

اولا : تعتمد الصناعة في توفير مستلزماتها السلعية على انتاج الحرف الاوليـــــة Primary Industries الزراعة والري ، التحجير والتعدين ، جمع ثـــروات الغابات ، صيد حيوانات البر والبحر[١] . وتعزيز الانتاج الصناعي الاقليمي يتطلب توفير مزيد من المدخلات Inputs ، مما يضيف طلبا على انتاج هذه الحرف ، خاصة عندما يشارك الاقليم بنسبة هامة من هذه المدخلات . ان متانة الروابط بيـــن الانشطة الاقتصادية الاقليمية يعني تكاملها وزيادة فاعلية كلا منها في الاقتصـــــاد الاقليمي[٢] .

ثانيا : ان تطور الصناعة في الاقليم يعني تشغيل للعمالة العاطلة فيه واضافة فرص عمـــل . وبغية تطوير مهارات العمالة يتطلب فتح مراكز تدريب واقامة دورات تأهيل واستخدام مزيد من التقنيات الصناعية ، مما ينعكس في احداث تأثيرات ايجابية على بنية الاقليم السكانية وحركتهم منه واليه ، ثم التأثير في عملية التحضر Process ، بما يتضمن ذلك من تطوير لمستوى التعليم والصحة والثقافة وغيرهـــا

---

(١) د . ابراهيم شريف ، جغرافية الصناعة ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢ ــ ٣ .

(٢) Sutcliffe R.B., Industry and Underdevelopment, Addison-Wesley, Pub.Co., Spain, 1971, p.82.

من جوانب الحياة الاجتماعية . هذه التأثيرات تعين في قوة الهيكل الاقتصادي الاقليمي Regional Economic Frame Work.

ثالثا : ان القدرة الكبيرة للصناعة على زيادة الناتج المحلي Gross Domestic Product ، وثم معدل الدخل الفردي Per-Capita Income في الاقليم يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الصناعية والخدمات المختلفة ، فيصبح الاقليم جاذبا لاقامة مزيد من الانشطة الاقتصادية والخدمية فيه وخاصة الصناعية منها (١) .

رابعا : ولكثير من الصناعات مثل الهندسية والكيمياوية روابط امامية عديدة Forward Linkages (٢) ، فبعض منشآتها تنتج سلعا وسيطة ، وهذا يشجع اقامة منشآت اخرى تستخدمها كمواد اولية في عملياتها الصناعية ينتج عنه تسارع في حركة النمو الاقتصادي الاقليمي Regional Economic Growth

خامسا : والصناعة تنتج سلعا نهائية انتاجية تساعد في تطوير قطاعات اقتصادية اخرى مثل الزراعة ، النقل والخدمات الاخرى ، وتنتج سلعا اخرى استهلاكية لها دور في رفع المستوى المعاشي لسكان الاقليم ، وكل ذلك يزيد في نشاط الحركة التجارية داخل الاقليم ، وبينه وبين الاقاليم التي تغذي مصانعه وتستهلك من انتاجها .

---

(١) Bar- El Rapael, Industrial Dispersion as an Instrument for The Achievement of Development Goals, Economic Geography, Vo.1.61, No.3, July, 1985, U.S.A., P. 206.

(٢) ترتبط الصناعات مع بعضها بعدة انواع من الروابط Linkages هي : المادية Material ، الخدمية Service ، والادارية Administrative والمادية تصنف الى : رأسية Vertical افقية Horizontal قطرية Diagonal والمتعددة Multiple . والرأسية تصنف الى : امامية Forward وخلفية Backward . لتفاصيل اضافية راجع :

أ- Jarrett H.R., A Geography of Manufacturing, Macdonal and Evan Ltd., Fletcher & Sons Ltd., 2nd Ed.U.K., 1974, pp.123-125.

ب- Streyer Michael, " Toward A Structural Theory of Industrial Location " pp.23-24, John Rees and Another, Industrial Location and Regional Systems, Crom Helm Ltd, U.K., 1981.

جـ- د . عبد خليل فضيل ، دراسات في الجغرافية الصناعية ، جامعة بغداد ، مطبعة التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ص ٥٩ - ٦٢ .

سادسا : والنشاط الصناعي يسبقه وقد يلازمه او يليه ايضا تطوير للبنى الارتكازية Infrastructure وخدمات رأس المال الاجتماعي Social Capital والتسهيلات المالية والمصرفية Financial Facilities ، وهذا التطور ينعكس في احداث تأثيرات ايجابية في الحياة العامة والاقتصادية ، في الاقليم ومن ثم في الهيكل الاقتصادي الاقليمي .

سابعا : وللصناعة تأثيرات غير مباشرة يحدث بعضها في الامد البعيد ، فهي مثلا توفر فرص عمل في قطاعات البناء والتشييد ، نقل العاملين ، التسويق والخزن ، وتزيد في الطلب على السلع الزراعية والصناعية لاستهلاك العاملين فيها . مما يوفر فرص عمل اضافية في قطاعات اقتصادية وخدمية اخرى ، ويزيد في فاعلية هذه القطاعات في تكوين الناتج المحلي GDP وفي عموم الحركة الاقتصادية في الاقليم .

ثامنا : ان التطور الصناعي يساعد في استقرار الاقتصاد الاقليمي وحمايته من التقلبات اسهامه في تدعيم البنية الاقتصادية الاقليمية عامة Regional Economic Structure من خلال تنويع مصادر الدخل ، وتقوية العلاقات البينية بين قطاعات الهيكل الاقتصادي الاقليمي Relations within Regional Economic Sectors

تاسعا : ولها ايضا تأثيرات اخرى لاتقل اهمية عما سبق تتعدى البعد القطاعي Sectorial Dimension الى البعد المكاني Spatial Dimension

ان معظم الانشطة الاقتصادية يرتبط نجاحها بالتوطن في مواقع معينة تتميز بتقديمها مزايا ومنافع عديدة للانشطة القائمة فيها ، مثل ذلك المراكز السكنية والصناعية الكبيرة ، مما يحرم مواقع اخرى من فرصة النمو والتطور وقطف ثمارهما ، مما يخلق تباينا واضحا في مستويات النمو والدخول بين اقليم واخر ، وموقع واخر داخل الاقليم . والصناعة هي الاكثر قدرة وسرعة على تقليص هذا التباين ، فكثير من فروعها تتميز بامكانية اقامتها في مواقع عديدة وان اختلفت هذه في خصائصها . وبذلك يمكن الافادة من هذه الفروع في احداث حركة نمو في الاقليم والمواقع التي تعاني من تباطؤ في نموها الاقتصادي او الاجتماعي او السكاني .

عاشرا : وفي التأثير المكاني ، ايضا يمكن للصناعة احداث تغييرات اساسية في الاشتراك الفاعل لكل اقليم وموقع فيه في اجمالي حركة الاقتصاد الاقليمي ، باختيار فروع صناعية معينة تتوافر لها مقومات محلية مثل احتياطات للثروة المعدنية لم تستثمر او تصدر بهيئة خامات دون تصنيع او انتاج زراعي فائض يصدر بطريقة مماثلة .

٣٠١٠ اثر عناصر البيئة الجغرافية في تغيير مكانة الصناعة في الهيكل الاقتصادي للاقليم

تحتل الصناعة مكانة هامة في اقتصاديات اغلب بلدان العالم ، وهي في تزايد مستمر وتبدو هذه المكانة اكثر وضوحا في البلدان المتقدمة منها في البلدان النامية ، بل انها تعد احدى اهم ركائز هذا التقدم . وتتباين بلدان العالم واقاليمها المختلفة كثيرا في موقع واهمية الصناعة في هيكلها الاقتصادي ، سواء باعتبار نصيب الصناعة من اجمالي قيمة انتاجها المحلي او باعتبار ماتستخدمه من مشتغلين مقارنة باجمالي العاملين في جميع قطاعات الاقتصاد . فالبلدان الصناعية الكبرى يزيد ماتسهم به الصناعة فيها على ٣٠٪ من اجمالي انتاجها القومي ، في حين يتراجع هذا الاسهام الى مادون ١٥٪ في بلدان كثيرة في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية[١] . وفي الصناعة ايضا يعمل مايزيد على ٢٠٪ من اجمالي العاملين في البلدان الصناعية ، بل انه يزيد على ٣٣٪ في المانيا مثلا ، لكنه يقل عن ذلك كثيرا في بلدان المجموعة الثانية والتي تشكل غالب بلدان العالم النامية[٢] . ويمكن ملاحظة تباين مماثل ايضا باعتبار معدل مايصيب الفرد من قيمة الانتاج الصناعي او قيمته الخافة .

ان من اهم اسباب هذا التباين هو البعد التاريخي متمثلا بعمر الصناعة في البلد او الاقليم ، فالبلدان التي بدأت بها الثورة الصناعية بوقت مبكر ، ومنذ القرن الثامن عشر مثل المانيا والمملكة المتحدة وفرنسا ، تعد الصناعة فيها وفي عدة اقاليم منها اهم نشاط اقتصادي ، فيما بدأت اغلب البلدان النامية بتركيز جهودها على تطوير النشاط الصناعي بعد حصولها على استقلالها الوطني خلال النصف الاول من القرن الحالي .

ومن الاسباب الرئيسة الاخرى هو طبيعة التوجهات الاقتصادية العامة للدولة والاقليمية منها على وجه الخصوص ، والمعتمدة على مقدار ونوع الموارد المتاحة للاستثمار . فبينما تتجه جهود بعض البلدان او اقاليم منها نحو تنمية القطاع الزراعي ، تتجه اخرى نحو تطوير النشاط الاستخراجي Extractive Activity ، بينما تجد اخرى في الصناعة التحويلية Manufacturing Industry طريقا مناسبا لتحقيق التطور الاقتصادي المنشود . وقد

---

(١) Sutcliffe, Industry..., Op.Cit, p. 2.

(٢) Watts H.D., Industrial Geography, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1987, T. 1, P. 1.

تشكل نشاطات اخرى عماد هذا التوجه مثل خدمات النقل او التجارة او السياحة ، والسبب الرئيس لهذه التباينات المكانية الاقليمية Regional Spatial Disparities هو التوزيع غير المتكافيء للموارد الطبيعية Unequal Distribution of Natural Resources ومستلزمات الانتاج الاخرى .

ان هذا التنوع في الامكانات المتاحة وفي طبيعة النشاط الاقتصادي بين الاقاليم عنصر ايجابي يساعد في تعزيز بنية الاقتصاد القومي National Economic Structure بل ان من الضروري تحفيز Induced مثل هذا التنوع لدوره في تحقيق التكامل Integration والتفاعل Interaction بين القطاعات الاقتصادية المختلفة داخل الاقليم الواحد وكذلك بين الاقاليم Interregional وبالتالي على المستوى القومي .

وهذه المكانة ليست ثابتة ، فتتعرض الى التغير Change تعزيزا او هبوطا متأثرة بعوامل شتى ، بعضها يرتبط بما يحصل من تغير داخل الاقليم ، او ربما انعكاس لتغيرات مماثلة تحدث على المستوى القومي او العالمي . فعلى المستويين القومي والعالمي يمكن ان يكون لمجموعة من العوامل تأثيرات واضحة مثل تغير انماط الطلب Demand Patterns Change على السلع والمنتجات الصناعية ، التغير التكنولوجي Technology Change ومدى مواكبة الصناعات القائمة على متابعة تطوراته العالمية ، تغير اتجاهات شبكة النقل Transportation Network وكلفها ، الدخل المحلي وحالة الاقتصاد القومي ، توجهات الدولة وسياساتها الاقليمية والقومية ، الاحوال السياسية على المستوى الدولي والسياسات الحكومية الداخلية .

اما على المستوى الاقليمي فتأتي حالة المقومات الجغرافية المحلية ومقدار ما تقدمه من مرتكزات للصناعة في الاقليم في مقدمة هذه العوامل . ان فتح مداخل Access جديدة لمواد اولية محلية ، اكتشاف مواد اولية معدنية ، زيادة في الانتاج الزراعي بما يفضي الى توفير فائض منه للاستخدام في الصناعة ، انتاج محاصيل صناعية بمقادير تسمح بانشاء وحدات تصنيعية لمعالجتها ، اجراءات تنظيمية تشجع عمليات الادخار والاستثمار الصناعي في الاقليم ، تحسين كبير في امتداد وكفاءة شبكة النقل والمواصلات القائمة ، واقامة انماط جديدة لها تتميز بانخفاض كلفها مثل مد خطوط للسكك الحديدية او الافادة من النقل الجوي ، الاستقرار السياسي والامني في الاقليم . كل هذه عوامل تشجع على تدعيم مكانة الصناعة في الاقليم ، وقد يحصل تراجع فيها في حال تدهور هذه المقومات .

والتغير قد يشمل احد اعتبارات النشاط الصناعي او جميعها ، فمثلا شهدت البلدان الصناعية الكبرى خلال عقد السبعينات تراجعا في نسبة العمالة الصناعية Deindustrialization من اجمالي العمالة فيها ، غير ان هذا التراجع لم يرافقه تراجع مماثل في قيمة الانتاج الصناعي او نسبته من اجمالي انتاجها القومي ، وهذا يتمثل بظاهرة نمو الانتاج وانخفاض مستويات الاستخدام Jobless Growth ان التغير في مستويات الاستخدام الصناعي قد لاينعكس بالضرورة وبنفس الاتجاهات على مخرجاته ، فنمو العمالة عادة ينعكس في نمو المخرجات Outputs ، لكن تراجع مستويات الاستخدام يمكن ان يرتبط بتراجع المخرجات وكذلك بارتفاعها . وهذا التراجع هو الاخر يتباين اقليميا تبعا لذات الاحوال السابقة(١) .

كما ان النشاط الصناعي قد لايحقق قدرا هاما وكبيرا من فائض القيمة على الرغم من ارتفاع قيمة الانتاج الصناعي ، ويحصل ذلك عندما ترتفع كلف الانتاج لسبب او لاخر فينجم عنه تراجع في اهمية الصناعة وموقعها في الهيكل الاقتصادي الاقليمي .

---

(١) عن هذا التغير راجع :

أ- Ibid, pp. 1-2

ب- Tailby Stephanie and Colin Whitston,Industrial Relations and Re-structuring, p.3, " Stephanie and Colin,Manufacturing Change, Basil Black weel, Camelot Pr., U.K., 1989.

٤٠١ • توجيه عمليات الاستثمار الصناعي في الاقليم :

تهدف عمليات الاستثمار Investment Processes في القطاعات الاقتصادية المختلفة الى تنمية دور هذه القطاعات في الاقتصاد القومي والاقليمي ، مما يؤدي بالنتيجة الى زيادة قيمة الناتج المحلي GDP والفردي ، فتتزايد تبعا لذلك القدرة في الاقليم على الادخار Saving ثم الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبالتالي تصاعد قدرات الاقليم على تكوين رأس المال الثابت Fixed Capital Formulation • ويزداد نتيجة ذلك ايضا الطلب على السلع والخدمات • كل ذلك يحفز على مزيد من الاستثمار والانتاج فتتوالى دورات متعاقبة ومتصاعدة من الاستثمار والانتاج والدخل ، ثم الطلب والانتاج ، تؤدي الى نمو اقتصادي متصاعد وتطور ملائل في حياة المجتمع ، وبذلك تجتاز مثل هذه المجتمعات حالة التخلف التي كانت عليها •

والاستثمار يمكن ان يتم برؤوس اموال عائدة الى القطاع العام (الاشتراكي ، الحكومي) Social Sector او القطاع الخاص Private Sector ، وقد يشترك الاثنان فعند ذاك يسمى بالقطاع المختلط Mixed Sector ، كما قد تقوم به هيئات او جمعيات فيدعى بالقطاع التعاوني Co-operative- Sector

ومصدر الاموال يمكن ان يكون محليا او خارجيا ، وماكان منه من الخارج قد يأتي بهيئة قروض او مساعدات من مصارف او حكومات • وتختلف مصادر التمويل الاستثماري عن بعضها في الاهداف والوسائل ، بل وفي مواقع الاستثمار ايضا • فالقطاع الخاص مثلا يستهدف الربحية الاقتصادية المجردة ، ويختار لاموالة القطاعات او الفروع التي تدر ربحا اعلى وبوقت اسرع • ويختار مواقعها في مراكز تكتل النشاط الاقتصادي التي تحقق له هذا الهدف • اما القطاع العام فانه وان كان يرغب في تحقيق ذات الاهداف ، الا انه ينبغي اضافة لذلك تحقيق اهداف اخرى منها مثلا الربحية الاجتماعية واعادة بناء هيكل العمالة Labour Structure Re-Construction ، احداث تطوير في البنية الاجتماعية والسكانية في الاقليم ، ومنها ايضا توفير متطلبات امنية وعسكرية معينة • فتختار الدولة لاستثماراتها قطاعات لايلجها القطاع الخاص لضالة عائدها الاقتصادي ، وقد تختار مواقع لهذه الاستثمارات بحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها لذات الاسباب •

اما الافادة من رأس المال الاجنبي فانها محكومة بشروط اضافية اخرى ، منها طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية للنظام السياسي واستقراره ، وعلاقاته الخارجية ، وطبيعة

الضمانات التي يقدمها للاستثمار الاجنبي، بما في ذلك القوانين السارية على مستوى الدولة او الاقليم، وفيما يبدو ان هناك اتجاها عالميا في الوقت الحاضر يزداد فيه وبشكل سريع دور رؤوس الاموال الاجنبية في عمليات البناء الاقتصادي في عدد من بلدان العالم النامية ، سواء اكان مصدره الحكومات او المصارف الاجنبية ، او في الغالب ماتقوم به الشركات العالمية الكبيرة Multi National Corparations بفتح فروع لها في الدول النامية ،وفي بعض اقاليمها (١). ومن الدول المحتضنة لهذا الاتجاه دول في امريكا الجنوبية مثل البرازيل والمكسيك ، واخرى في اسيا مثل تايوان ، كوريا الجنوبية ، هونك كونك وسنغافورة . كما ان بعض الدول اعلنت احد اقاليمها بخاصة الساحلية منها منطقة حرة للتجارة والاستثمار على المستوى الدولي ، فتنشط فيه حركة الاستثمار برؤوس اموال اجنبية .

وعمليات الاستثمار قد تتركز في قطاع اقتصادي معين ، او انها تشمل كل القطاعات باهمية متقاربة . وفي الغالب تستقطب التجارة ، العقارات ، الصناعة والزراعة اهتمام القطاع الخاص ، فيما تنفق الجهات الحكومية والعامة اغلب اموالها على مشاريع الماء والكهرباء ، التربية والتعليم ، الصحة ، النقل والمواصلات وخاصة في الدول النامية .

تتميز بعض القطاعات بانها اكثر قدرة على اعادة تكوين رأس المال ، وهي القطاعات الانتاجية وعلى وجه الخصوص الزراعة ، التعدين والصناعة التحويلية . وتأتي الاخيرة في مقدمة هذه القطاعات على تحقيق هذا الهدف ، كما انها تأتي في المقدمة ايضا بدورها في تحفيز القطاعات الاخرى على النمو لما لها من شبكة واسعة من الروابط مع تلك القطاعات .

يمكن تقدير مدى فاعلية التوجه الاستثماري نحو الصناعة او غيرها بمؤشرات اهمها نصيب هذا القطاع او ذاك من الناتج المحلي ، او في تطور او تراجع قيمة الانتاج او القيمة المضافة او في نصيب الفرد منهما . ومن الوسائل المساعدة الاخرى لمعرفة كفاءة هذا الاستثمار في القطاع الصناعي قدرتها على توفير فرص عمل واحداثها التغيير في هيكل العمالة القومي والاقليمي .

ومن الضروري اعطاء اسبقية في الاستثمار للقطاعات الانتاجية وفي مقدمتها الصناعة التحويلية ، الا ان تركيز عمليات الاستثمار في هذه القطاعات واهمال القطاعات الاخرى مثل البنى الارتكازية يجعل الاخيرة معوقا امام حركة التنمية الشاملة .

---

(١) Ibid, p. 3.

وايا كانت الاهداف المتوخاة من عملية الاستثمار في القطاع الصناعي فان الربحيـــــة الاقتصادية يجب ان تبقى من بين اهم واول الاهداف ، سواء كان ذلك برؤوس اموال خاصة ام عامة ، في ظل نظام رأسمالي ام اشتراكي ، على المستوى القومي او الاقليمي . وهذا يعود الى الحاجة الى تراكم رأس المال . فالانفاق الاستثماري في مشاريع ومواقع خاسرة اقتصاديا يحـــد من القدرة على الاستثمار لاحقا ، وبالتدريج تتباطأ وقد تتوقف حركة الاستثمار وثم النمو الاقتصادي اما الاستثمار في مشاريع صناعية ومواقع توفر ربحية اقتصادية عالية فانه يوفر قدرة اكبر على مزيد من الاستثمار ، الا انه قد يفتقد الى تحقيق الاهداف الاخرى المتوخاة من وراء عملية التنميـــة الصناعية . وقد انتبهت لذلك اخيرا معظم الدول ذات الاقتصاديات المخططة ، فحولـــت كثيرا من مصانعها خاصة الخاسرة منها والصغيرة الى القطاع الخاص ، واولت هذا القطاع مزيدا من الاهتمام والدعم كي يؤدي دورا اكبر في عملية البناء الاقتصادي والصناعي منه على وجـــه الخصوص .

ان هذا الاتجاه وفر لهذه الدول قطف ثمار المشاريع الرابحة ووقف او تقليـــــل استنزاف الموارد المالية المحدودة اصلا ، واعانها ايضا على توجيه جهودها نحو الفروع الصناعية التي يعجز او يحجم القطاع الخاص عن ولوجها مثل الصناعات المعدنية الاساسية ، الهندسية والبتروكيماوية . وهي فروع تتطلب اقامتها استثمارات ضخمة وقدرات فنية كبيرة واسواق واسعة . كما اخذ القطاع العام على عاتقه مهمة بناء الصانع الضخمة التي لاقبل للقطاع الخاص في بنـــاء مثيل لها .

تتسارع عمليات الاستثمار حينما تزداد الدخول والمدخرات للافراد او المؤســـــــات الاقليمية او الدول ، لكن التلقائية Automatism في ذلك تؤدي الى تراكم هـــذه الاستثمارات في قطاع دون اخر او اقليم دون غيره (١) . فيستقطب احد القطاعات او الفـــروع او بعضها ، واحد الاقاليم او المواقع او بعضها معظم الاستثمارات وبذلك يتحول الاقتصـــاد القومي او الاقليمي الى اقتصاد وحيد الجانب Mono - Economy يلعب فيه احد القطاعات الاقتصادية او الفروع الصناعية الدور الرئيس ، فيما يكون دور القطاعات والفـــروع الاخرى هامشيا ، فيكون عرضة للتقلبات .

---

(١) Kukliński Antoni, Regional Disaggregation of National Policies and Plans, Mouton Co., Hungary, 1975, pp. 161-162.

ومثل ذلك يحصل على المستوى المكاني ايضا ، حيث يسهم اقليم او اكثر ، وربما مواقع محدودة بمعظم الانتاج الاقتصادي او الصناعي ، وتظل بقية الاقاليم او اجزاءها تفتقر الى الفاعلية والى الاشتراك المؤثر في البناء الاقتصادي .

تقوم الحكومات المركزية والمؤسسات الاقليمية في دول كثيرة باتخاذ اجراءات تنظيمية تشجيعية لتوجيه حركة الاستثمار نحو القطاعات المطلوبة ، او فروع صناعية معينة ، او اقاليم ومواقع محددة . وتتباين الوسائل من دولة لاخرى ومن اقليم لاخر ، ومن وقت لاخر ايضا .

ان الاتجاهات المكانية لتدفقات الاستثمار تتحدد على المستوى الاقليمي بعدة مؤشرات محلية رئيسة هي :

اولا : انتاجية رأس المال المستثمر او مايسمى بالكفاءة الاقتصادية للاستثمار Economic Efficiency for the investment . فبعض الاقاليم تتميز بارتفاع العائد الاقتصادي للاستثمار فيها لعدة اسباب منها ارتفاع انتاجية العاملين ، وفرة المواد الاولية ، اتساع السوق ، ارتفاع الدخل ، مما يجعل هذه الاقاليم والمواقع مغرية للمستثمرين لبناء مشاريعهم فيها (١) .

ثانيا : وتكون جاذبة ايضا تلك الاقاليم التي تتبنى سياسات لتسهيل تدفق الاستثمارات اليها مثل قوانين التحويل الخارجي ، الضرائب ، القروض ، المساعدات ، الفوائد المصرفية وغيرها .

ثالثا : حالة العمالة الاقليمية من جانب كفاءتها الانتاجية ومستوى الاجور . والاقاليم الجاذبة للاستثمارات تلك التي يترافق فيها انخفاض الاجور مع ضمان انتاجية عالية للعاملين فيه .

---

(١) راجع :

أ ـ Hooder B.W. RogerLee, Economic Geography, Methuen Co.Ltd., London, 1974, p.75.

ب ـ Richardson Harry W., Regional and Urban Economies, Pitman Pub.Ltd., U.K., 1979, p.132.

جـ ـ Zaremski, Stanistaw M., Locational Problems in The USSR., Centre For Regional Economic Studies, 1964, pp.2-5.

د ـ د . حسن محمود الحديثي ، الواقع الجغرافي لمرتكزات التنمية واتجاهاتها المكانية المقترحة في الصحراء الغربية من العراق (تحليل جغرافي ـ اقتصادي في تنمية المناطق الجافة) مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العدد ٢٨ ، تموز ١٩٩٥ ، ص ص ٤٤ ـ ٤٦ .

رابعا : حالة الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة للاستثمار في الاقليم . فالاقاليم التي تتوافر فيها موارد كبيرة للثروة تهيء فرصة كبيرة لاجتذاب رؤوس الاموال للاستثمار في اقامة صناعات استخراجية وتحويلية فيها . وينبغي هنا الاشارة الى ان التقدم العلمي قد غير من كلفة استثمار هذه الموارد مما اتاح اقامة صناعات في مواقع واقاليم لم يكن ممكنا اقامتها فيها سابقا (١) .

خامسا : مقدار رؤوس الاموال المحلية المتاحة للاستثمار في الاقليم . ويعتمد مقدارها هذا على الناتج الاقليمي وعدد سكان الاقليم وطريقة توزيع الثروة مما له علاقة بطبيعة الانظمة السياسية السائدة ، وغنى الاقليم او فقره بالموارد واستثمارها . فالتوجه الاساسي والسليم يجب ان يبدأ بالمقدرات المحلية للادخار والاستثمار (٢) .

---

(١) Sutcliffe, Industry and..., Op.Cit, pp. 107-

(٢) Miller E.Willard, Manufacturing, The Pennsylvania State University press, U.S.A., 1977, pp. 87-88.

١٠٥٠ الاتجاهات المكانية للنمو الصناعي في الاقليم :

تهدف سياسات التنمية الاقتصادية القومية منها والاقليمية الى زيادة الناتج القومي والاقليمي ، وتعد الزيادة الكمية في الانتاج الصناعي احدى ابرز وسائل تحقيق ذلك . وهذه الزيادة يمكن ان تتحقق باحدى طريقتين او بكلتيهما : الاولى يتم فيها اعادة تنظيم المؤسسات الصناعية القائمة والاستخدام الاكفاء لعناصر الانتاج المتاحة ، والثانية يتم فيها استثمار المزيد من الموارد المالية في القطاع الصناعي في تمويل مشاريع صناعية جديدة New Industrial Projects او توسيع المشاريع القائمة Expansion او تحديث Modernization هذه المشاريع . والطريقة الاولى تعطي الاسبقية لاعتمادها على الامكانات الذاتية الا انها اقل تأثيرا وسرعة في احداث النمو المطلوب . اما الطريقة الثانية فهي اكثر تأثيرا وسرعة الا انها اكثر صعوبة لحاجتها لموارد مالية Fimancial Resources اضافية قد لا يكون من السهل توفيرها ، والى اتخاذ قرارات استثمارية اساسية مثل ماذا ؟ وما مقدار ؟ واين ننتج ؟ ثم وضع الية لتنفيذ هذه القرارات(١) . واذا كانت هذه القرارات تتعلق بالانتاج كما بيد والا انها في الحقيقة تبدأ وتهتم بالاستثمارات المخصصة للتنمية الصناعية وكيفية توزيعها بين فروع النشاط الصناعي المختلفة ، اضافة لدراسة مواقع هذه الاستثمارات او المشاريع(٢) .

والنمو الصناعي Industrial Growth اما ان يكون في حجم Size وقيمة Value الانتاج الصناعي عامة او في احد فروعه . كما انه قد يحصل في اقليم او موقع دون اخر .

وقد ترافق عمليات النمو الصناعي تغييرات هيكلية Structural Changes في فروع النشاط الصناعي مما يؤدي الى اعادة بناء الهيكل الصناعي الاقليمي Re-Construction of Regional Industrial Frame Work

كما قد تحصل تغييرات مماثلة في العلاقات البينية التبادلية بين القطاعات الاقتصادية وفروع

---

(١) Hoover and.., Economic.., Op.Cit, p. 64.

(٢) R. Richardson, Regional and Urban ..,Op.Cit, p.145.

النشاط الصناعي الاخرى Exchange Relations with other Economic Sectors وعند ذاك تحقق مثل هذه التطورات التنمية الصناعية Industrial Developments وهي اشمل واكثر عمقا من النمو الصناعي ،كما ان اثارها على البنية الاقتصادية الاقليمية اكثر ايجابية ٠

يحدث النمو الصناعي اما بطريقة تلقائية ، كما في اغلب البلدان او الاقاليم المتطورة صناعية ، او بطريقة مخططة planned وفق سياسات Policies محددة تضعها الادارات المحلية او المؤسسات الحكومية المركزية ، على ان تكون الاقليمية منها متوافقة مع السياسات القومية سواء صدرت من هيئات اقليمية او مركزية ، معززة لها وغير متعارضة ٠

وفي ثلاثينات القرن الحالي وجدت الدول المتقدمة صناعيا وفي مقدمتها المملكة المتحدة وفرنسا ان النمو الصناعي التلقائي قد افرز كثيرا من المشاكل الاقليمية Regional Problems والتي لم يكن ممكنا تجاوزها بنفس الطريقة التلقائية ، وان هذا النمو قد اتخذ اتجاهاتا وابعادا غير مرغوبة اهمها اختلال التوازن المكاني له Spatial Disequilibrium ٠ اتبعت هذه الدول سياسات وتوجهات تهدف الى تصحيح المسارات المكانية للنمو الصناعي وفقا للاهداف العامة التي رسمتها حكوماتها دون ان يكون تدخلها مباشرا ، وتفصيليا عدا تلك الدول التي كانت تتبع منهج الاقتصاد المخطط ٠ وقد كان لكل تلك السياسات اهدافها ووسائلها الخاصة التي تتناسب وطبيعة المشاكل التي تعاني منها اقاليمها الجغرافية ، فما يصلح من الوسائل لحل مشكلة النمو الصناعي في اقليم ما قد لاتناسب اقليما اخر(١) ٠ غير ان ذلك لايلغي امكانية الاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال ٠ ونظرا لكون الصناعة تتصف بالدينامية المستمرة اصبح ضروريا اعادة تقويم هذه السياسات بين فترة واخرى لمعرفة مدى نجاحها او فشلها في تحقيق الاهداف المحددة ورسم سياسات

---

(١) في المملكة المتحدة استخدمت سياسة الجزرة والعصا The Strick and the Carrot لاعادة تقويم النمو الصناعي الاقليمي ، فيما استخدمت فرنسا سياسة تقسيم الدولة الى اقاليم بحسب اهمية الصناعة فيها ٠ ولمعلومات تفصيلية راجع :

أ- Clarson John, An Introduction to Regional Planning Hutchinson Pub.Group, 2nd.Ed., U.K., 1983, pp. 196 - 245.

ب- Keeble David, Industrial Location and Planning in U.K., Methuen & Co.Ltd.,London, 1976,pp. 201-212.

جـ- Smith David, Industrial Location, John Wiley & Sons,Inc.m U.S.A., 1971, pp. 463-464.

وبرامج تتناسب وكل مرحلة لضمان استمرار عملية النمو الصناعي وفق الاتجاهات والانماط المكانية والقطاعية المرغوبة .

والنمو الصناعي الاقليمي لايمكن ان يحدث بمعزل عن حالة الاقتصاد الاقليمي او حتى حالة الاقتصاد القومي بشكل عام ، سواء من حيث مسببات هذا النمو او من حيث نتائجه ، بل ان مثل هذه الاعتمادية Dependency تعكس حيوية وعمق الترابط بين الاقتصاد الاقليمي والقومي . فالنمو الصناعي في الاقليم يمكن ان يحدث كاستجابة لنمو الاقتصاد القومي National Economic Growth بفروعه المختلفة او ببعضها ، وقد يحدث التراجع بنفس الاتجاه ايضا . وفي الاتجاه الاخر فان النمو الصناعي الاقليمي لابد ان يسهم بقدر او باخر في النمو الصناعي القومي وبالتالي في تنشيط الاقتصاد القومي بشكل عام ، الا ان عمق واتساع عملية انتقال الحركة مابين هذه القطاعات لاتحدث بوتيرة واحدة بسبب خصوصية وطبيعة كل منهما(١) .

يعد التقدم التقني Technical Progress احد ابرز محفزات النمو الصناعي خاصة في الفروع الصناعية الاكثر قدرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة مثل الصناعات الهندسية ، الكهربائية والالكترونية . وتبعا لذلك فان توطن مثل هذه الصناعات في اقليم معين يعطيه ميزة تتمثل بتفوقه على اقاليم اخرى في نسبة النمو الصناعي المتحققة . مقابل ذلك فأن تخلف صناعة ما عن استيعاب التطورات التقنية الحديثة ومتابعتها يؤدي الى تباطوء في عمليات نموها وربما تباطوء مماثل في النمو الصناعي الاقليمي بشكل عام(٢) .

وبهذا فان النمو الاقليمي يمكن تحفيزه باقامة او التوسع في مثل هذه الصناعات التي تدعى بالمحفزة للنمو Propulsive Industries او الصناعات القائدة Leading Industries (٣) .

---

(١) Richardson Harry W., Regional Economics, Pedwood Press, Ltd. London, 1969, p. 343.

(٢) أ- Stroper, Toward... Op.Cit. p.20.

ب- Norman D.F..., Industry Perspectives on Growth and

جـ- Change In Manufacturing Sector, pp. 42-45, Pees, Industrial

(٣) Richardson, Regional Economics, Op.Cit, p. 414

والنمو الصناعي الاقليمي يمكن ان يتحفز او يستفيد من امكانات خارجية مثل التمويل المالي الخارجي وطنيا كان ام اجنبيا ، اسواق جديدة خارج الاقليم او ارتفاع الطلب الخارجي على منتجات الاقليم الصناعية ، مواد اولية ومصادر طاقة وعمالة من خارج الاقليم . الا ان من المؤكد ان هذه العملية لاتمتلك مقومات النجاح المطلوبة ، لان اسباب نجاحها تقع خارج الاقليم . ومن المؤكد ايضا ان مساهمة هذه العملية في احداث تأثيرات ايجابية في حالة الاقليم ستكون محدودة ، لان عائد الاستثمار يتسرب غالبا خارج الاقليم للبحث عن فرص استثمارية افضل ، والطلب الذى تحدثه عمليات التطور الصناعي قد لايكون له دور في تنمية او استثمار الموارد المحلية اذا كانت اغلب مدخلات الانتاج يتم تطمينها من خارج الاقليم . اما مخرجات العمليات الانتاجية فقد لاتسهم هي الاخرى في رفع مستوى المعيشة او المستوى الحضارى لسكان الاقليم او في تطوير الانشطة الاقتصادية والخدمية في الاقليم . لذلك فان الاسلوب الناجح لبدء او تشريع عمليات النمو الصناعي الاقليمي هو في الاعتماد بالدرجة الاولى على الامكانات المحلية من الموارد المالية ، بتشجيع عمليات الادخار والاستثمار فيه .

ومن اجل ان يكون النمو الصناعي الاقليمي فاعلا ومؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للاقليم لابد ان تتوفر له عدد من عناصر النجاح واهمها :

اولا : لابد من استيعاب خصوصية الاقليم ، ومقدار حاجته للتنمية ، واختيار افضل المواقع لعمليات الاستثمار فيه ، مع ضمان استيعاب الحالة المستقبلية التي يتوقع تطور الاقليم باتجاهها ، وهذا يتطلب دراسة شاملة Comprehensive Study عن واقع الاقليم : المرحلة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية التي يمر بها ، طبيعة الصناعات القائمة ، الموارد الطبيعية والاقتصادية المتاحة حاليا والممكنة مستقبلا . وعلى ضوء ذلك يتم وضع الخطط التي تستهدف رفع مساهمة الاقليم من الانتاج الصناعي ، والتي يجب ان لاتقتصر على الزيادة الكمية لها فحسب ، بل يجب ان تتعداها الى اعادة بناء الهيكل الصناعي الاقليمي وربما الهيكل الاقتصادى عامة من اجل تطابق وانسجام وتكامل فروع النشاط الصناعي من جهة ، وبينها وبين بقية الانشطة الاقتصادية والخدمية من جهة اخرى . ان تحقيق نجاحات هامة في هذا الاتجاه يجب ان يرافقه نمو مماثل في الزراعة وفي قطاعات الخدمات

الصحية والتعليمية وتسهيلات النقل والمواصلات . ومن دون ذلك لايمكن توقع حصول واستمرار النمو المطلوب لان الاقتصاد الاقليمي سيكون اقتصادا احاديا يسيطر فيه ويهيمن قطاع واحد .

ثانيا : ان النمو الصناعي يمكن ان يتحفز عن طريق الادخار والاستثمار الداخلي ، ولكن لايمكن ضمان استمراره بنفس الوتيرة ، مالم يرافقه اعادة توزيع لثمار النمو بشكل عادل ، لان حصده من قبل طبقة او فئة قليلة على حساب فئات السكان الاكبر الباقية ، يعني ابقاء معظم السكان دون مشاركة اقتصادية فاعلة ودون ابداع لعدم وجود الحافز الذاتي لديهم . لذلك فان اعادة النظر بنظام الملكية عامة يعتبر الخطوة المكملة الاساسية لضمان استمرار النمو الاقليمي (١) .

ثالثا : ومن الضروري ايضا تحديد المرحلة التي يمر بها القطاع الصناعي في الاقليم ، مقارنة بمثيله القومي ، وذلك من اجل تحديد نسبة النمو المستهدفة والفترة الزمنية لانجازه ، فاذا كان الاقليم متخلفا عن المستوى العام للنمو القومي فتوجب الاسراع بحركة النمو الصناعي في الاقليم بمعدل يفوق مثيله القومي ، وقد يكون مطلوبا توجيه عمليات الاستثمار نحو قطاعات وانشطة اقليمية اخرى غير الصناعة حينما يكون القطاع الصناعي فيه قد حقق معدلات نمو عالية في اوقات سابقة .

رابعا : يجب عدم اغفال التأثيرات والعلاقات الناشئة والمتطورة بفعل النمو الصناعي ايجابية كانت ام سلبية ، في نفس القطاع الصناعي او في انشطة اخرى ، يأتي في مقدمتها حركة العمالة والهجرة من والى الاقليم ، بنية السكان ونموهم ، اضافة لمشاكل التلوث Pollution ، الازدحام ، ارتفاع مستويات الطلب على الارض والسكن والغذاء والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها .

خامسا : من المستلزمات الاساسية لنجاح عمليات النمو الصناعي تحديد اهدافها الرئيسة : فهل المطلوب تشغيل اكبر عدد من العمالة الاقليمية العاطلة ؟ ام استثمار موارد محلية متاحة ؟ ام تحقيق استثمار اقتصادي كفوء يهدف الى تحقيق ربحية اقتصادية او اجتماعية وربما كليهما . ان هذه الاعتبارات يجب ان تتحدد حتى عند اختيار فروع صناعية معينة دون اخرى (٢) .

---

(١) د . عارف دليلة ، " ازمة التنمية والفكر التنموي الجديد" ص ص ٧٤ ـ ٧٥ .
د . عبد الله يوسف ابو عياش ، التخطيط والتنمية في المنظور الجغرافي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٣ .

(٢) عن ستراتيجيات التنمية تابع ماسيتم الاشارة له في المبحث اللاحق .

توجه عملية النمو الصناعي الاقليمي بعدد من العوامل الاقليمية الداخلية منها :

اولا : الموارد الطبيعية المتاحة للاستثمار آنيا وتلك التي يمكن تطويرها لاحقا ، مثل الموارد المعدنية ، الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ، مصادر الطاقة والمياه ، ملائمة الظروف الطبيعية (المناخ ، الطوبوغرافية ، التكوين الجيولوجي) لفروع معينة من النشاط الصناعي . ولابد ايضا الاخذ بنظر الاعتبار الانتاج المحلي من السلع نصف المصنعة التي يمكن ادخالها بعمليات صناعية لاحقة . ان النمو الصناعي المستهدف يقوم معتمدا على البنية الصناعية والاقتصادية الاقليمية القائمة ، كما ان احتواء الاقليم على عدد من الصناعات المتطورة ، ونصيب جيد من النشاط الصناعي اعلى من متوسط نصيب الاقاليم الاخرى ، بدوره يساعد على الاسراع بعمليات النمو الصناعي .

ثانيا : الموارد البشرية متمثلة بعرض العمالة وخصائصها في الحجم والمهارة المتاحتين محليا ، مراكز التدريب والتأهيل بضمنها الجامعات والمعاهد التقنية والمدارس المهنية وتوطن مهارات معينة .

ثالثا : مصادر التمويل المحلية التي تعتمد عليها فرص الاستثمار في الاقليم ، وتلك التي يمكن الحصول عليها من خارج الاقليم وخاصة من الحكومة المركزية ، التسهيلات المصرفية ، قدرة السوق على استيعاب الانتاج الجديد ، تسهيلات عملية التسويق وغيرها .

رابعا : التغير في انظمة الاستيطان او اعادة تنظيم شبكة النقل داخل الاقليم بما يساعد في زيادة الانتاجية وخفض كلف الانتاج ، مما يسمح بالاسراع بوتيرة النمو في الاقليم (١)

خامسا : الخصائص الاجتماعية للاقليم ومستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة لسكانه . ان نجاح عملية التصنيع يتطلب قاعدة من المحفزات في السلوك الاجتماعي وفي ميادين الصحة والتعليم والنقل والمواصلات في امتدادها وكثافتها وقدراتها الاستيعابية وكلفتها الاقتصادية .

سادسا : الدخل الفردي في الاقليم ، ففي حالة زيادته لارتفاع الانتاجية او زيادة الاستثمار ، فان ذلك يؤدي الى زيادة الطلب المحلي على السلع المنتجة محليا فتنمو هذه الفروع والقطاعات وبالتالي المواقع بشكل اسرع .

---

(١) Richardson, Regional and Urban ..,Op.Cit,p. 146

سابعا : وهذه الاتجاهات تتباين مكانيا بسبب عامل الموقع الجغرافي وتباين القوة النسبية لقوى التكتل والتشتت ، ففي الاقاليم المركزية Central Regions يتساوى النمو باستخدام تقنيات افضل والاستثمار الكفوء للامكانات المتاحة ورفع مستوى الانتاجية ، بل ان ذلك قد يحدث رغم تدني مستويات الاستخدام الصناعي ، بينما يحدث النمو في الاقاليم الخارجية Periphery Regions بمعدلات محدودة وعن طريق انشاء مزيد من المصانع وتوفير فرص عمل اضافية . ان التباين المكاني هذا في نسب النمو ناتج بسبب تباين كلف الانتاج بين الاقاليم او مايسمى بالكفاءة الاقتصادية الاقليمية Intra- Regional Efficiency (١).

ونسبة النمو المتحققة عرضة للتغير زمانيا لاسباب عدة فالمؤثرات الخارجية والامكانات المتاحة في الاقاليم والمواقع عرضة للتغيير من فترة واخرى ، ينجم عنها انتعاش او تدهور في بعض فروع الصناعة او المواقع الصناعية . وكلما كانت الصناعات القائمة في الاقليم معتمدة على موارد محلية تمكنت من التلائم والتبدلات الخارجية المؤثرة وبقدر يفوق الصناعات الاخرى ، مما يعطي الصناعات الاولى وبالتالي مواقعها واقاليمها ارجحية في تحقيق نسب نمو صناعي مستمرة ومتصاعدة (٢) .

---

(١) Ibid,pp. 155-156, 147.

(٢) لتفاصيل اضافية عن النمو الصناعي راجع :

أ- عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة والموصل ، مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٨١ ، ص ص ١٢ - ١٥ .

ب- Stoliffe,Industry and ..,Op.Cit,pp.3-7

جـ- Kourse High O., Regional Economics,McGraw-Hill,Inc. U.S.A., 1968, pp. 142-145.

٦٠١ . اثر المقومات الجغرافية في تحديد خصائص البنية الصناعية للاقليم :

تتصف الصناعة بانها من اكثر الحرف انتشارا ، فلا يكاد يخلو منها اقليم صغير او بلدة ومع هذا الانتشار تنوعت الصناعة في انماط بنيتها لتباين مقوماتها من اقليم وموقع لاخر ، منسجمة في غالب الاحوال مع المقومات الجغرافية المحلية في الاقليم ، سواء احصل ذلك تلقائيا ام تخطيطيا . وهذه الانماط يعبر عنها بمصطلحات التخصص Specialization والتنوع Diversification (١) .

ان تخصص الاقليم بصناعة او عدد محدود منها او تنوعه بها يأتي في الغالب استجابة لخصائص الاقليم الجغرافية والامكانات المتاحة فيه للاستثمار الصناعي فيه وقدرته على انجاح توطين فرع دون اخر من فروع النشاط الصناعي .

يبدأ الموقع الصناعي غالبا بفرع صناعي معين ، لكنه قد يبقى كذلك ، فهنالك اقاليم ومواقع ومدن تخصصت بصناعات النسيج مثل يوركشاير ولنكشاير في المملكة المتحدة ، وكفر الدوار في مصر ، ومثلها تخصصت بتصفية النفط مثل كثير من مدن الخليج العربي الساحلية ، وغيرها تخصصت بالصناعات المعدنية والهندسية مثل حلوان في مصر والاسكندرية في العراق . صحيح ان هذه المواقع تجتذب مع الزمن فروعا صناعية وانشطة اقتصادية وخدمية اخرى ، الا ان هيمنة الصناعة الاساسية على بقية الصناعات قد تظل قائمة لامد طويل .

ان الاقاليم والمدن الصغيرة والمتوسطة في اعداد سكانها لاتجتذب سوى عدد محدود من فروع الصناعة التحويلية ، فاعداد السكان المحدودة لاتشجع على اقامة تنوع واسع من الصناعات فيها لضآلة الطلب على السلع والبضائع الصناعية . وغالبا ماتقوم في هذه البيئات صناعات استهلاكية صغيرة تعالج موادا اولية محلية ومعتمدة في تسويق منتجاتها على

---

(١) يعني التخصص الصناعي ان صناعة ما يتركز انتاجها في اقليم معين ، وانها تلعب دورا هاما في اقتصاديات الاقليم . اما التنوع فيعني ان صناعات كثيرة تقوم في الاقليم ولاتستحوذ احداها على مكانة في اقتصاديات الاقليم تتفوق كثيرا على مثيلاتها . وعن تعريفها واساليب قياسها راجع :
د . محمد ازهر السماك ، د . عباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، جامعة الموصل ، مطابع جامعة الموصل ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٧٣ ـ ٢٨٢ .

اسواقها المحلية المحدودة في حجمها وامتدادها الجغرافي ، وعندما تقوم فيها صناعات كبيرة موجهة نحو التصدير فعندها ستكون اكثر ميلا الى التخصص منه الى التنوع (١) .

ان المبرر الاقتصادي لظهور اي نشاط اقتصادي او خدمي يعتمد على حجم الطلب الفعال للسكان المستفيدين من ذلك النشاط ، وبعض فروع الصناعة يمكن ان تقوم منشاتها معتمدة على تجمع سكاني صغير مثل العديد من الصناعات الغذائية ، فيما يتطلب قيام صناعات اخرى مثل الهندسية والكيمياوية تجمع عدد كبير من السكان في اقليم او عدد من المدن المتجاورة لضمان تسويق منتجات هذه الصناعات ولتوفير متطلباتها من العمالة الماهرة والاتصال الواسع بين المنتجين والمستهلكين . وبهذا فان مثل هذه الاقاليم والمدن وان يقوم فيها عدد اكبر من فروع الصناعة التحويلية مما هو الحال بالنسبة لشيلاتها قليلة السكان فانها تضم فروعا معينة لاتجد في غيرها مواطن مناسبة لاقامتها . وهنا يمكن ان نجد في تعميمات نظرية الاماكن المركزية لكريستالر بهذا الخصوص تفسيرا مقبولا لكثير من الحالات (٢) .

والاقاليم يمكن ان تتخصص بصناعات معينة بتوجيه من مواردها الاقتصادية . ان غنى الاقليم مثلا بثروة معدنية يهيء امكانية لتخصصه بانتاجها وتصنيعها مثل عدة اقاليم ومدن صناعية في اوربا قامت بالقرب من مناجم الفحم والحديد وتخصصت بالصناعات المعدنية ثم الهندسية . ولاتزال مدن مماثلة متخصصة بالفروع المرتبطة بهذه الخامات مثل كثير من مدن الخليج العربي التي تخصصت بتصفية وتصدير النفط الخام ومشتقاته كما سبقت الاشارة .

وغزارة الانتاج الزراعي في الاقليم يوفر امكانية تخصص الاقليم بالصناعات الزراعية Agro Industries مثل استخلاص الزيوت النباتية ، استخلاص السكر ، طحن الحبوب ، تعليب الفواكه والخضر ، تجميد وحفظ اللحوم وغيرها . وتوطن مهارة معينة في اقليم مايمكن ان يكون عاملا هاما في قيام وتوطن صناعة تستفيد من هذه المجاورة ، ونجاح الاقليم في توظيف تلك المهارة بانتاج سلع صناعية تنافسية يساعد على النمو السريع لهذه الصناعة

---

(١) Richardson, Regional and Urban..., Op.Cit., p.307

(٢) ـ Chorcliffe G.B., A Theory of Manufacturing Places, pp.40-41,44," Lyndhurst Collins and David F.Walker, Locational Dynamics of Manufacturing Activity, John Wiley & Sons, U.K., 1975.

ـ Hagget Peter, Locational Analysis in Human Geography, Edwards & Tanner Ltd., U.K., 1965, pp. 125-130.

وربما تخصص الاقليم بها (١) .

وللموقع الجغرافي اثر هام في بناء نمط معين من البنية الصناعية ، فالاقاليم المحيطية البرية منها Landed Periphery Region مثلا تتخصص غالبا بفرع او عدد محدود من الفروع الصناعية ، وذلك لان مثل هذه البيئات تتصف بقلة مداخلها سواء نحو المواد الاولية المتنوعة التي تحتاجها الصناعة الحديثة ، او نحو الاسواق الواسعة لتصريف الانتاج ، في حين ان مواقع هامشية اخرى كالمنافذ البحرية تتمتع بانفتاح كبير على الاسواق الخارجية ، فتتوطن فيها صناعات موجهة للتصدير او صناعات تعتمد على مواد اولية مستوردة .

وتخصص الاقليم بصناعة مايحقق له مزايا عدة ، اهمها القدرة على الانتاج بكلف تنافسية والقدرة على متابعة التطورات التقنية بشكل افضل وبالتالي القدرة على تحسين وتطوير الانتاج بشكل مستمر . ان هذه المزايا تنهي لسيطرة الصناعة على اسواق واسعة قد لاتكون اقليمية او قومية بل عالمية احيانا . من جهة اخرى فان اعتماد الاقتصاد الاقليمي على صناعة رئيسة واحدة يجعله ضعيفا في قدرته على تجاوز الازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها هذه الصناعة ، وخصوصا عندما تكون هذه الصناعة معتمدة في مدخلاتها او مخرجاتها على الاسواق الخارجية .

اما التنوع الصناعي فانه حصل في كثير من الاقاليم والمواقع التي قامت بها الصناعة منذ امد بعيد ، وتحولت مع الزمن الى مراكز كبيرة للجذب الصناعي ، خاصة في مناطق الصناعات المعدنية الاساسية التي توفر روابط عدة وباتجاهات مختلفة مع الفروع الصناعية الاخرى . فهذه الصناعات اجتذبت صناعات الصلب والدرفلة والصناعات الهندسية . وما كان منها قائما على الفحم كمصدر للوقود اجتذب الصناعات الكيمياوية (٢) .

والمراكز ذات الحجوم السكانية الكبيرة غالبا ماتضم تنوعا كبيرا من الفروع الصناعية استهلاكية وانتاجية . كما تتركز فيها كثير من النشاطات الاقتصادية والخدمية ، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الصناعية بشتى انواعها وخاصة عندما تتميز بارتفاع مستوى دخول افرادها . ومثل هذه المراكز تتمتع غالبا بمستوى عال من التأهيل الفني للقوى العاملة ، ولدى واسعا من المهارات لما تضمه من مصانع تسهم في تزويد العاملين فيها

---

(١) د . فؤاد محمد الصقار ، التخطيط الاقليمي ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، مطابع رواء ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

(٢) د . ابراهيم شريف ، مصدر سابق ، ص ص ٦٨ ـ ٦٩ .

بالخبرات والمهارات . وقد تضم ايضا مراكز لتدريب القوى العاملة ومعاهد لاعداد الكوادر الوسطى وجامعات او كليات تقنية ، فضلا عن مراكز البحوث التي تهتم بحل مشاكل الصناعة . كل ذلك يهيىء الامكانية لاقامة قاعدة صناعية متنوعة(١) .

واذا كانت صفة الاقاليم الهامشية هي التخصص ، فان صفة الاقاليم المركزية Central Regions هي التنوع ، ولعل العامل الاهم في تفسير ذلك هو تسهيلات النقل والاتصال التي تتمتع بها الثانية ، فهذه توفر مداخل سهلة وكفوءة وبكلف قليلة باتجاه مواقع تزويدها بالمدخلات او مناطق استهلاك مخرجاتها على حد سواء ، هذا اضافة لقدرة هذه الاقاليم على توفير عرض وافر للعمالة حجما ونوعا .

ومع هذا فقد ظهر في السنين الاخيرة في الدول الصناعية الكبرى عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص ، اتجاه جديد ، يتمثل في التأكيد على صناعات معينة هي الصناعات عالية التقنية High Technical Industries مثل الادوات الطبية ، الحاسبات واجهزة الاتصال . فهذه الصناعات تتوطن في المناطق ذات التركز الصناعي العالي والمناطق الحضرية الكبيرة التي توفر لمثل هذه الصناعات متطلبات نجاحها الموقعية الرئيسة ومنها : العمالة عالية التأهيل ، الادارة غير التقليدية ، القرب من مراكز البحوث والتطوير ، تسهيلات النقل والاتصال الواسعة(٢) .

والاقليم الذي تتصف صناعته بتنوع هيكلها يكون اكثر قدرة على مواجهة التقلبات والازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها الصناعة او احد فروعها فيه . الا ان هذا النمط من البنية قد لا يوفر للصناعات المحلية امكانية منافسة الصناعات الخارجية اذا لم تحصل على معونات بطريقة ما من الهيئات الحكومية .

والبنية الصناعية الاقليمية تتطور وتتغير Developing and Change من حين لاخر ، وهذه التغيرات لاتحدث بوتيرة واحدة في جميع الصناعات او الاقاليم او الازمان .

---

(١) د . ابراهيم شريف ، مصدر سابق ، ص ٣٩ .

(٢) لمعلومات تفصيلية عن هذه الصناعات راجع :

Malecki Edward J., Industrial Location and Corporate Organization in High Technology Industries, pp. 345-365, Economic Geography, Vol. 61, No. 4, October, 1985, U.S.A.

وانماط البنية لا يمكن تصور قيامها واستمرارها استجابة لعوامل داخلية فقط ، وبمعزل عن المؤثرات الخارجية ، فالاقتصاد الاقليمي عامة وحتى القومي لم يعد مغلقا ، لان عملية تداخل المؤثرات بين الاقتصاديات الاقليمية والقومية والعالمية تتزايد باستمرار(١) ، ان البنية المكانية للصناعة في الاقليم تأخذ شكلها بالتفاعل بين هذه المؤثرات ، ومن العسير تصور امكانية تحييد عوامل رئيسة مؤثرة فيها(٢) .

فمن المستوى العالمي يكون لتغير انماط الطلب Demand Patterns تأثيرهام فالتغير التقني المستمر قد يؤدي الى استبدال Substitution انتاج مادة باخرى اكثر نفعا مما يعرض انتاجها التقليدي الى الكساد والانحطاط(٣) . ويحصل مثل هذا في عمليات الاستبدال المستمرة للمواد الاولية المطلوبة في الانتاج الصناعي ، والتحول من المواد الاولية الطبيعية التقليدية الى مواد اولية نصف مصنعة ، فتزدهر لذلك صناعات على حساب اخرى .

ومن المستوى القومي يمكن ان يحدث تغير مماثل بسبب حالة الاوضاع السياسية او الاجتماعية ، اوعندما يحصل تغير كبير في البنية الصناعية القومية Redical Change in National Industrial Structure ، الا ان هذا التغير لا ينعكس على البنية الاقليمية بنفس العمق والاتساع والوقت(٤) .

اما من المستوى الاقليمي ، فتحصل التغيرات الاكبر والاشمل والاكثر عمقا بسبب عوامل داخلية ، مباشرة في تأثيراتها على البنية الاقليمية .

تعتبر حالة الدخل الفردي في الاقليم احد المؤثرات الرئيسة . ان ارتفاع الدخول يؤدي الى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية الاساسية اولا ثم الكمالية والانتاجية . والى ارتفاع قدرة الاسواق على استيعاب المنتجات الجديدة ، مما يحفز بناء العديد من الصناعات

---

(١) راجع وقارن : Richardson Harry W., Elements of Regional Economics, Penhuin Books Ltd., C.Michall, Co.Ltd. U.K., 1970, p. 17.

(٢) Hooder, Economic..., Op.Cit, pp.14-14.

(٣) أ- Morgan, Industry..., Op.cit., p. 41.

ب- Miller, Manufacturing, Op.Cit., p.141.

(٤) Krumme Gunter and Roger Hayter, Implications of Corporate Strategies and Product Cycle Adjustments for Regional Employment Changes, pp. 326-328; Collins and .., Locational, Op.Cit.

لم يكن الاقليم قادرا على استيعاب منتجاتها قبل ذلك • وقد يحصل عكس ذلك في حالة تدني مستويات الدخول المحلية ، فيتراجع الطلب ويتعرض انتاج بعض فروع الصناعة الى الانحطاط وربما تضطر بعض منشآتها لاغلاق ابوابها او التحول نحو انماط انتاجية اخرى ، او حتى التحول transformation الى مواقع جديدة خارج الاقليم •

والعامل الثاني الذي يؤثر في تطور هذه البنية هو تغير انماط عرض الانتاج الصناعي فالصناعات لاتنمو بشكل متناسق ، لان بعضها يطبق تقنيات جديدة ، او يتم فيها تحسين كفاءة الاداء • او تستفيد من اكتشاف مواد اولية محلية ، او انشاء شبكات للنقل ذات تكاليف منخفضة نسبيا ، ينجم عن ذلك زيادة في الانتاج وخفض في الكلف ، وبالتالي ارتفاع قدرة هذه الصناعات على المنافسة مع الصناعات الاخرى فيحدث التغير في البنية الصناعية •

ويحصل التغيير ايضا في حالة اعادة النظر في التنظيمات الصناعية والاقتصادية وتلك التي تخدم النشاط الصناعي مثل انشاء مراكز للبحث والتطوير الصناعي ومراكز لتدريب العاملين ، معاهد وجامعات تقنية ، اكتشاف واستثمار موارد جديدة ، انتاج محاصيل صناعية معينة • والصناعات التي تتمكن من الافادة من هذه التطورات اكثر او اسرع من غيرها تحقق تقدما على الصناعات الاخرى •

ان التغيرات في البنية الصناعية للاقليم قد لاتحدث بشكل منتظم وايجابي دائما ، لذلك فان السيطرة عليها والتحكم بها وتنظيمها امر حيوي لكنه في غاية الصعوبة في احيان عدة ، لان بعض بواعثها تقع خارج الاقليم احيانا • هذا اضافة الى ان تصحيح الاتجاهات المكانية والقطاعية لها يتطلب وقتا وجهدا وامكانات كبيرة • وقد لاتثمر جهود التصحيح الا بعد حين •

واذا كانت البنية الصناعية القائمة قد اتخذت نمطا معينا لها بشكل تلقائي فان دور التخطيط الصناعي Industrial Planning سيكون اكثر وضوحا في رسم وتحديد نمط او انماط لهذه البنية مستهدفة للمرحلة القريبة او في الامد البعيد • ولان الاهداف التي تنشدها سياسات التخطيط متباينة من اقليم وزمن لاخر ، فان وسائل تحقيقها ستكون متباينة ايضا وبالتالي فان اثارها ستكون كذلك على البنية الصناعية • فاذا كانت سياسات التخطيط الصناعي Industrial Planning Policies تستهدف تحقيق نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي Self-Sufficiency من الانتاج الصناعي ، فان ذلك يتطلب التركيز على السلع الصناعية التي تستحوذ على نسبة عالية من تخصيصات الاستيراد • وعند توفر موارد معدنية او زراعية او انتاج صناعي نصف مصنع في الاقليم يمكن الافادة منه صناعيا ،

فتقوم لذلك صناعات محددة تعالجها • وعندما يكون مطلوبا تشغيل اكبر عدد من العمالة العاطلة في الاقليم فتقام لذلك صناعات النسيج والالبسة الجاهزة والغذائية •

وقد تستهدف هذه السياسات الحصول على العملات الصعبة ، ولضمان ذلك يتوجب التعرف على المنتجات التي يمكن انتاجها في الاقليم وباسعار وانواع تنافسية مع مثيلاتها في الاسواق القومية او العالمية وغالبا ماتكون الصناعات المعتمدة على مواد اولية محلية ذات تكاليف منخفضة نسبيا •

وفي احيان اخرى تعمد الجهات التخطيطية الى تنويع البنية الصناعية في الاقليم من اجل اكساب الاقتصاد الاقليمي قوة ازاء التقلبات الاقتصادية ، فتضطر الى انفاق استثمارات صناعية ضخمة في فروع غير مجدية اقتصاديا في مراحل الانتاج الاولى على الاقل • ويحصل مثل ذلك ايضا عند السعي لتحقيق اهداف اخرى سياسية او ستراتيجية لتوفير متطلبات الامن السياسي والعسكري •

ان اقامة وتطوير صناعات معينة وكبيرة يؤدي الى تغييرات مكانية وقطاعية واضحة في البنية الصناعية في الاقليم (١) •

---

(١) لتفاصيل اضافية عن سياسات التخطيط والتنمية الصناعية راجع :

أ ـ د • محمد ازهر السماك ، د • عباس علي التميمي ، مصدر سابق ، ص ص ٢٠٦ ـ ٢٢٢

ب ـ حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٨٥ ، ص ص ٩٤ ـ ٩٦ •

جـ ـ Wolker David F., Planning Industrial Development, John Wiley & Sons Ltd., U.K, 1980, p. 36.

١٠٧٠١ دور مرتكزات الصناعة في بناء وتطور انماط المواقع الصناعية :

يتصف النشاط الصناعي بكونه اكثر انتشارا من اغلب حرف الانسان الاخرى ، وفي نفس الوقت يتركز في مواقع معينة متأثرا في الغالب بالتوزيع الجغرافي لمواقع الاستيطان البشري ، متداخلا معها او مجاورا ، مختلطا مع النشاطات الاخرى حينا ومعزولا في مناطق خاصة به احيان كثيرة . كما ان هذه المناطق قد تكون هي الاخرى صغيرة او كبيرة ، منعزلة عن بعضها او متصلة . والنشاط الصناعي يكون كثيفا في مواقعه سواء باعتبار رأس المال المستثمر في وحدة المساحة ، او باعتبار عدد العاملين فيها مقارنة بنشاطات الانسان الاخرى ، الا ان درجة هذه الكثافة تتباين من موقع لاخر[1] . وبذلك فان النشاط الصناعي يتخذ انماطا موقعية Locational Patterns متباينة من اقليم لاخر يمكن توحيدها بمصطلحي التركز الصناعي Industrial Concentration والتشتت الصناعي Industrial Decentration وينتج هذا التباين بالدرجة الاولى عن تباين مماثل في خصائص الموقع والاقليم .

١٠٧٠١ . خصائص البنية الجغرافية واثرها في بناء انماط اقليمية للمواقع الصناعية :

يهدف النشاط الصناعي الى توفير احتياجات الانسان من السلع والمعدات ، وفي ذات الوقت يمثل الانسان عنصرا اساسيا في العملية الانتاجية باعتباره القائم بها ، وفي نقل المدخلات ، وفي تسويق الانتاج ، لذلك يكون الترابط بين مواقع الصناعة ومواقع الاستيطان البشري عميقا وكثيرا مايتداخلان معا او يتجاوران .

وفي الماضي كانت الصناعات تتداخل في مواقعها مع مواقع سكنى الانسان ، الا ان معظم الصناعات الان اصبحت اكثر تحررا من هذا الارتباط بسبب الخدمات الجليلة التي قدمها تطور النقل ووسائطه للانسان . ومع هذا فقد ظلت صناعات عديدة غير بعيدة عن مساكن الانسان مثل تلك التي ترتبط باحتياجات الانسان الانية كالمخبوزات ، المعجنات ، المثلجات ، تحضير وحفظ الاطعمة ، والمشروبات الغازية ، وربما كان متعذرا ان نجد مستقرا بشريا كبيرا كان ام صغيرا يخلو من مثل هذه الصناعات . الا ان كثيرا من الصناعات لم يعد مناسبا اقامتها قريبا من مواقع السكن لتأثيراتها السلبية على حياة الانسان : صحته وراحته . ومع هذا فلم يكن ممكنا ابعاد بعضها مسافات بعيدة ، لكنها على الاقل صارت تقوم بمواقع خاصة بها

---

(١) د . ابراهيم شريف ، مصدر سابق ، ص٤ ــ ٦ .

وعلى بعد مناسب من التركزات السكانية ، فلا تعرضها لسلبيات التداخل ومستفيدة في نفس الوقت من مزايا المواقع الخارجية حيث تتوفر مساحات واسعة من الاراضي منخفضة الاسعار . ثم حصل التغير الهائل في مجال مواقع الصناعة عندما تبين ان تجاور الصناعات من بعضها وقربها من مواقع التجمعات السكانية الكبيرة يحقق لهذه الصناعات مزايا كبيرة تقود الى خفض كبير في كلف الانتاج وبالتالي قدرة الصناعات على الاستمرار والتطور في ظل سوق المنافسة .

والمنافع التي تحققها الصناعة بتوقيعها في منطقة تركز صناعي تدعى وفورات التكتل الصناعي Industrial Agglomeration Economies . اما المنافع التي تحققها بتوقيعها في منطقة تركز حضري واسع فتدعى بوفورات التكتل الحضري Urban Agglomeration Economies (١) . فالصناعات التي تتكامل مع بعضها في العمليات الانتاجية وتتداول المواد الاولية بينها بعمليات صناعية متتالية ، وتلك التي ترتبط مع بعضها بروابط الاستفادة من خدمات معينة (٢) ، تميل الى التوطن مجاورة بعضها لتحقيق مزايا الاقتصاد بكلف النقل والاتصال والخدمات ، سهولة الحصول على المواد الاولية ، امكانية افضل لتسويق الانتاج وخدمات الخزن والتأمين . ومثل هذه المواقع تتطور فيها الكثير من الخدمات الصناعية التي قد يتعذر الحصول عليها في مواقع اخرى او ان كلفة تأمينها تكون كبيرة ، مثل خدمات الصيانة والتصليح ، توليد الطاقة ، الماء ، شبكات الصرف الصحي تدريب العاملين وغيرها .

ومن ابرز الصناعات التي يتطلب نجاحها توفير مثل هذه التسهيلات الصناعات الهندسية والكيمياوية .

وبعض الصناعات الثانوية تقوم مجاورة لصناعات اخرى اساسية اكبر حجما بهدف الافادة من منتجاتها الثانوية By product وبذلك تحقق كلتاهما منافع اقتصادية .

ونظرا لتسارع حركة التحضر في العالم لاسباب شتى ، فان عدد المراكز الحضرية بمختلف

---

(١) عن وفورات التكتل راجع :

أ- Collins and Walker, Locational.., Op.Cit, pp.6-8

ب- Wetts, Industrial ..., Op. Cit., pp. 117-118.

جـ- David Keeble , Industrial.., Op.Cit, pp.59-69.

د- David Smith, Industrial..., Op.Cit, pp. 82-86.

هـ- Nourse , Regional.., Op.Cit, pp. 85-88.

و- Webber Michael J., Industrial Location, Sage Pub., Inc., 2nd Pvt., U.S.A., 1965, pp. 78-81.

(٢) عن الروابط الصناعية راجع ماتمت الاشارة اليه في هامش صفحة ١١ .

مسياتها في تزايد مستمر(١) . ويتزايد ايضا اعداد ساكنيها بسرعة كبيرة ، بل ان عددا من المراكز القائمة بدأت تتصل مع بعضها مكونة اقاليم حضرية Urbanized Regions واسعة ومتصلة . ويبدو ان هذه المراكز يزداد جذبها للنشاط الصناعي كلما تزايد اعداد ساكنيها ، وبذلك اصبح التراتب الحضري للمستوطنات البشرية يعكس في النهاية تراتبا مماثلا في وفورات التكتل الحضري والذي يستند الى مايماثله من تراتب في نظام الانتاج وصناعة القرار والابتكار الذي يتركز في عدد محدود من المدن(٢) . ومع ان التركز الصناعي في المراكز الحضرية قد حفز التركز الحضري فيها في الاقاليم والبلدان الصناعية ، الا ان المعادلة تأخذ اتجاهها معاكسا في الاقاليم والبلدان النامية ، حيث ان التركز الحضري هو الذي حفز اقامة التركزات الصناعية في المدن . وفي كلتا الحالتين يكون الترابط بين طرفي المعادلة قويا والتأثير متبادلا ايضا .

والتكتل الحضري الكبير Large Urban Agglomeration يوفر للصناعات المتوطنة فيه والى جواره منافع كثيرة منها المداخل نحو سوق كبيرة وغنية ، خدمات تسويق جيدة عرض وافر للعمالة بمختلف المهارات ، مجاورة مراكز البحوث والتطوير والتدريب والجامعات التقنية ، وهذا يعني امكانية الاستفادة مما تتوصل اليه في مجال الابتكار والاختراع وتطوير الانتاج وحل مشكلات الصناعة ، عرض وافر للمتخصصين في مجالات الادارة والحسابات والشؤون القانونية والتسويقية ، خدمات مصرفية ، واخرى للاعلان والنشر ، بنى ارتكازية ورأس مال اجتماعي وافر يغني الصناعة عن تحمل اعباء اقامتها . لكل ذلك تعد هذه المراكز ذات قوة جذب كبيرة لصناعات من مختلف الانواع : استهلاكية وانتاجية ، تقليدية وغير تقليدية مما تتطلب تقنيات عالية ، بل ان الصناعات الاخيرة قد لايؤمن نجاحها الا عند اقامتها في مثل هذه المواقع .

ومناطق الصناعة قد تتطور وتزداد مساحتها وحجم الصناعات فيها وتتنوع الفروع الصناعية التي تضمها ، فتصبح ذات اهمية بالغة ليس بالنسبة لاقتصاديات الاقليم فحسب ،

---

(١) منها البلدة Town والمدينة City والمدن المتروبولية Metropolis التي تضم مايزيد على نصف مليون ساكن ،والميجابولس Megalopolis التي تضم مجموعة من المستوطنات الحضرية المتصلة مسافات طويلة - لتفاصيل اضافية راجع :

Alexander John W., Economic Geography,Printice-Hall ,Inc. Englewood Cliffs, U.S.A., 1963,pp. 26-30.

(٢) أ- Strooper , Toward..,P.24,Pees and ..,Location Op.Cit,

ب - د . حسن محمود الحديثي ، التقدم التكنولوجي ومستقبل التنمية الاقليمية ، مجلة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ،بغداد ، العدد الاول ١٩٩٢ ،

بل ربما بالنسبة للاقتصاد القومي ايضا . مثل تلك الموجودة في معظم عواصم البلدان النامية التي تستحوذ على نصيب من العمالة الصناعية القومية او من قيمة الانتاج الصناعي القومي اكبر مما تضمه هذه المدن من نسبة السكان .

وهذه المناطق قد تنمو بشكل تلقائي لما توفره البيئة الجغرافية المحلية من مقومات للنشاط الصناعي . وقد تنشأ لاسباب تخطيطية ، فتختارها جهات مركزية او اقليمية ، معتمدة على ذات المبررات ، وهي قدرة الموقع على توفير مزايا للصناعات القائمة والانتاج بكلف منخفضة مقارنة بمواقع اخرى .

ان مقومات الموقع الصناعي وامكانات ظهيره الاقليمي ومايمتلكه من موارد محلية يمكن استخدامها في عمليات الانتاج الصناعي بكلف منخفضة نسبيا مثل الموارد المعدنية او الانتاج الزراعي الذي يمكن الافادة منه كمدخلات للصناعة ، مصادر طاقة قليلة التكاليف ومتاحة للاستخدام عرض وافر لقوة العمل بانتاجية عالية مقارنة بالاجور ، توطن مهارات في فروع صناعية معينة ، وفرة موارد المياه لاستخدامها في العمليات الصناعية ، موقع جغرافي فريد يتمتع بسهولة الاتصال مع الاسواق الخارجية مثل الموانئ ، موقع اخر يتوسط منطقة السوق او منطقة الحصول على مستلزمات الانتاج الرئيسة على الاقل ، موقع مماثل يتمتع بمزايا سياسية واقتصادية مثل هونك كونك وتايوان ومناطق التجارة الحرة في عدة موانئ عالمية ، مواقع تتيسر لها تسهيلات رخيصة في النقل مثل عقد المواصلات او تلك التي تقع على انهار او بحيرات صالحة للملاحة ، نقاط الاتصال بين اقاليم جغرافية متباينة ، هذا اضافة لما تقدم ذكره بالنسبة لمناطق التكتل الحضري والصناعي ومزاياها الموقعية ، مثل هذه المواقع توفر مقومات نجاح وتطور الصناعات القائمة فيها وقد تتحول الى مناطق صناعية هامة .

١ ٢٠٧٠ - التباين المكاني في انماط المواقع الصناعية :

تعتمد سعة الموقع الصناعي وامتداده الجغرافي وكثافة الاستثمار فيه على حجم امكاناته في استيعاب وتطوير الصناعات التي تختاره لتوطنها ، فتتعدد الانماط الموقعية للصناعة Industrial Location Patterns . فمن الصناعات ماتتوزع في مواقع صغيرة مبعثرة في انحاء الدولة او الاقليم او المدينة ، ومثل هذه المواقع تضم مصنعا منفردا اوعددا محدودا من المصانع الصغيرة ، وغالبا ماتعالج هذه موادا اولية محلية او ان معظم انتاجها مخصص لسد حاجة سوق محلية مجاورة . يظهر هذا النمط عاليا في مراكز الاستيطان التي تضم

عددا محدودا من السكان ، او التي يتصف سكانها بضآلة دخولاتهم ، او تلك التي لاتتوفر لها وسائل نقل واتصال جيدة خاصة في المواقع المنعزلة . كما يلاحظ هذا النمط في الاقاليم الفقيرة في ثرواتها المعدنية والزراعية . تشيع هذه المواقع في اغلب البلدان النامية وخاصة في مراحل التصنيع الاولى فيها وتدعى بالنمط الشبكي Network Pattern (١).

ومن المواقع ماتضم عددا من المنشآت الصناعية ويعمل فيها الاف من العاملين ، ويغلب على استعمال الارض فيها الاستخدام الصناعي ، وتلاحظ مظاهر الصناعة بوضوح مثل المداخن العالية والاضواء وحركة كثيفة لنقل المواد الاولية والانتاج ، وانماط معمارية للبناء تناسب الوظيفة الصناعية . تدعى مثل هذه بالمناطق الصناعية Industrial Areas

تقوم مثل هذه المناطق على الاغلب بجوار المدن الكبيرة ، خاصة تلك التي يتمتع ساكنوها بدخل مرتفع ، فيزداد الطلب على السلع الصناعية . وقد تظهر هذه في عقد المواصلات ، او في مواقع تتهيأ فيها مواد اولية وفيرة ومتنوعة . وقد تتطور في مناطق تقام فيها صناعات لها قوة جذب كبيرة وتتمتع بروابط عدة مع صناعات عديدة اخرى . وغالبا ماتلاحظ مثل هذه المناطق في او بجوار عواصم بلدان العالم النامية او بجوار العواصم الاقليمية ، كما تظهر بجوار اغلب المدن الكبيرة في البلدان المتقدمة .

والمناطق الصناعية تظهر تلقائيا عند تتوفر مقومات قيامها وتطورها في الموقع ، غير ان بعضها تختار الجهات التخطيطية مواقعها استجابة لظروف امنية او اقتصادية .

وهذه المناطق قد تندمج مع بعضها فتشكل اقليما صناعيا كبيرا Large Industrial Region يمتد لمئات من الكيلومترات ، يعمل في مصانعه مئات الالاف وربما الملايين من العاملين . اقتصر نشوء الاقاليم الصناعية حتى الان على البلدان الصناعية الكبرى في العالم مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وفي اوربا من المملكة المتحدة وحتى المانيا ، وفي اليابان ، وروسيا ، فيما خلت من مثلها كافة البلدان النامية لعدم وجود قاعدة صناعية ضخمة كتلك التي في البلدان الصناعية التي مر ذكرها (٢) .

---

(١) أ ـ د . محمد ازهر السماك وزميله ، مصدر سابق ، ص ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤ .
ب ـ د . فؤاد محمد الصقار ، الجغرافية الصناعية في العالم ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ ، ص ٢٧ .

(٢) عن نشوء الاقاليم الصناعية وخصائصها راجع :
أ ـ د . ابراهيم شريف ، جغرافية ... ، مصدر سابق ، ص ٥٤٤ .
ب ـ Jarret, A Geography..,Op.Cit, pp. 121-126.

ظهر حديثا شكل متطور للمواقع الصناعية هو المجمعات الصناعية Industrial Estates تقيمه الدولة في مواقع مختارة تتمتع بمزايا اقتصادية او سكانية معينة . تقام في هذه المجمعات عدد من الصناعات المتطورة تقنيا والمترابطة صناعيا مع بعضها ، اقامته اولا البلدان المتقدمة صناعيا وتحاول الافادة منه بلدان العالم النامية (١) .

ان نشوء الموقع الصناعي ونموه باعتبار الحجم والامتداد الجغرافي ، وفي عدد المنشآت الصناعية التي يضمها وحجم هذه المنشآت يعتمد الى حد بعيد على امكانات الموقع ذاته وظهيره الاقليمي ، فكلما كان حاويا على قدر اكبر وتنوع اكثر من مقومات النشاط الصناعي كلما ساعد على توطن مزيد من الصناعات فيه وبالتالي ضخامته .

تتباين المواقع الصناعية في بنيتها ، فالمواقع الصناعية المبعثرة تتوطن فيها صناعات تدخل ضمن فرع صناعي واحد او فروع محدودة ومتقاربة في متطلباتها ، الا ان المواقع الكبيرة تضم عددا كبيرا من المنشآت الصناعية من مختلف فروع الصناعة . ومع ذلك يمكن ان تمثل الصانع التي تنتمي لفرع معين الجزء الاكبر من مجموع الصناعات المتوطنة في الموقع . وقد تشاركها الموقع صناعات ثانوية اخرى ترتبط معها غالبا بالعمليات الانتاجية او انها تستفيد من مزايا الموقع الصناعي .

وتركز صناعة ما في موقع او اقليم معين يؤدي الى ان تكون حصته منها اكبر من حصة المواقع او الاقاليم الاخرى ، فتعد الصناعة متوطنة فيها . وتتوطن الصناعة بسبب كونها قد اقيمت في موقع مناسب لها Suitable Location (٢) ، حيث تتوفر لها كل او معظم عوامل الانتاج ، ولذلك فهي في هذا الموقع اكثر قدرة على الاستمرار والتطور . اما الصناعات التي لاتعتمد على مايوفره لها موقعها من مستلزمات الانتاج فانها تبقى ذات دور محدود في الهيكل الصناعي الاقليمي وفي اقتصاديات الاقليم عامة ولن يكون بمقدورها تحقيق تطور ملحوظ .

---

(١) عن المجمعات الصناعية ومزاياها واهدافها اقامتها راجع :
أ- د . سمير التنير ، تصميم اولي للمجمع الصناعي ، معهد الانماء العربي ، فرع لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ص ٣٤ - ٤٢ .
ب- حسن عبد القادر ، مصدر سابق ، ص ص ٣٠٤ - ٣١٦ .
واقيم في القطر عدة مجمعات صناعية منها مجمع الدجيلة الزراعي - الصناعي ، مجمع ديالى الصناعي ، مجمع عكاشات .. لمعلومات تفصيلية راجع :
د. حسن محمود الحديثي ، المواقع الصناعية والتنمية الاقليمية المتوازنة (محاولات تطبيقية في توطين مجمعات صناعية في اقاليم متباينة) . مجلة المخطط والتنمية ، مركز التخطيط الاقليمي ، جامعة بغداد ، العدد الاول ١٩٩٥ .

(٢) وبهذا يختلف الباحث عن كثير مما جاءت به الادبيات عن الموقع الامثل Optimum Location فيعتقد ان ماهو مثالي في اقليم ووقت وموقع معين قد لايكون كذلك في اخرى . وصفة المثالية ايضا هي نسبية انظر وقارن :

===

٣٠٧٠١ التحولات المكانية في انماط المواقع الصناعية :

ان توطن صناعة او عدد منها في اقليم او موقع يحفز مزيدا من الصناعات لان يكون ذلك الموقع البديل الافضل لها ، وبذلك يتحول الموقع الى منطقة جذب صناعي كبير ، الا ان هذه القوة لاتستمر الى مالانهاية ، فعندما يزداد تركز الانشطة الصناعية في منطقة محددة مع ثبات نسبي لموارد الاقليم المتاحة ، ترتفع كلف الانتاج بسبب المنافسة بين الصناعات للحصول على مستلزمات الانتاج ، فتبدأ مرحلة اللا اقتصاديات Diseconomies ، فتمتنع عن الاقامة في الموقع مزيد من الصناعات والمنشآت الصناعية ، وقد تتحول عدد من القائمة منها فيه الى اقاليم او مواقع اخرى تحقق لها منافع مناسبة ، وتسمى هذه بعملية التشتت Digglomeration Process (١) .

ومن الناحية الواقعية لاتوجد حدود واضحة بين هذه المراحل ، لكن بعض المؤشرات قد تتخذ للدلالة عليها اهمها : حالة تسهيلات النقل المتاحة وكلفها ، اسعار الارض ومساحاتها كلف العمالة او المتيسر منها ، كلف تجهيز الماء والصرف الصحي ، كلف الانشاءات والمساكن ، حالة البيئة وغيرها (٢) .

والحكومات المركزية والهيئات الاقليمية قد تتدخل في عملية التوطن الصناعي الاقليمي ، فاذا ما وجدت ان اقليما يتمتع بامكانات جيدة للتوطن لم تستثمر بعد ، تشرع قوانين وتضع سياسات لتشجيع اقامة مؤسسات صناعية فيه وهو مايعرف بعملية التوطين (٣) ، وفيها تختار الدولة مواقع محددة لاقامة المنشآت الصناعية عليها وقد تحدد فيها الفروع الصناعية اعتمادا على مايوفره الموقع او الاقليم من مدخلات مطلوبة من صناعات دون اخرى .

وقد تتدخل هذه الجهات ايضا لوقف او اعاقة تدفق المؤسسات الصناعية الحديثة الى مناطق التركزات القائمة ، فتعمد الى تشجيع اقامتها في اقاليم اخرى تعاني من نقص في الاستثمارات الصناعية .

١ـ Brithon John N.H., Regional Analysis and Economic Geography, G.Bell & Sons,Ltd.,U.K.,1967, p. 123.
ب ـ Watts, Industrial..,Op.Cit,p. 65.

(١) Estall R.C., and R.O. Buchanan,Industrial Activity and Economic Geography,Hutchinson & Co., 2nd ed.,U.K. , 1972, pp. 92-94.

١١ ١ـ Ibid, p. 6.

٢) David Keeble و Industrial..,Op.Cit.pp. 74-77.
ـ لاختلافها عن عملية التوطن التي تحدث بشكل تلقائي .

ولعملية التوطين اهدافا عديدة يمكن السعي لتحقيقها او بعض منها تتدرج في معظمها تحت عنوان تحقيق التوازن في التنمية الاقليمية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، السكانية ، والامنية وغيرها .

تتباين احجام ومسميات مواقع عملية التوطين ولكنها جميعا تعتبر بمثابة محفزات للنمو Growth Inducements يمكنها التأثير ايجابيا في محيطها الاقليمي بنشرها النمو الصناعي والاقتصادي والاجتماعي فيه لاحتواءها على صناعات متقدمة في تقنياتها ولها شبكة واسعة من الروابط الصناعية(١) .

وانماط المواقع الصناعية عرضة للتغير والتحول في تركزها وفي تشتتها . فالتركزات القائمة قد تتعرض للتدهور والانحطاط عندما تتعرض صناعاتها الرئيسة الى الكساد في حال تغير اتجاهات وانماط الطلب وتباين كلف الانتاج ، او عند نفاذ الموارد المحلية . الا ان بعض الصناعات تتمكن من تكييف نفسها للظروف الجديدة ، فتغير انواع منتجاتها او تستبدل مدخلاتها النافذة باخرى متجددة طبيعية او صناعية .

ومقابل ذلك تتحول بعض المواقع المنفردة او المبعثرة الى مواقع ذات اهمية كبيرة عندما تتمكن من الانتاج بكلف تنافسية فتتجاوز في ذلك حدود اقليمها وربما نالت مكانة مماثلة على المستوى القومي .

وعمليات التغير في الانماط الموقعية قد تحصل ايضا كنتيجة للعديد من التطورات المشابهة لما سبق في الميدان الصناعي مثل التطور التقني وتطبيق تقنيات انتاج جديدة فتزدهر مصانع في مواقع معينة وتتدهور غيرها في مواقع اخرى .(٢)

---

(١) يطلق على هذه المواقع عدة مسميات هي نقاط النمو Growth Points اقطاب النمو Growth Poles ، مراكز النمو Growth centers لمعلومات تفصيلية عنها ، خصائصها ، اهداف اقامتها راجع :

أ- Miller, Manufacturing, pp. 58-59.OPCit.

ب- Richardson, Regional Economies,Op.Cit,pp. 415-415.

جـ- Richardson, Regional and ..,Op.cit.,pp. 172-178.

(٢) أ- Filler l.," In vention, Diffusion and Industrial Location,pp. 84- 7 ", Collins and..,Locational..., Op.Cit.

ب- Estall and ..,Industrial..,Op.Cit,pp.98-100,142.

جـ- David Keeble,Industrial ..,Op.Cit, p.32.

تعتمد قدرة الصناعات على استيعاب وتطبيق الجديد من العلم والتقنيات على مقدار انفاقها السنوي من الاموال على البحث والتطوير وتدريب العاملين ، وايضا على ماينتج في الاقليم من مبتكرات ومخترعات حيث تعد المدن الكبرى والجامعات مراكز هامة لابداعها (١) .

ومن العوامل المهمة الاخرى التي تؤدي الى تغير في الاهمية النسبية لمواقع الصناعة هو تغير اتجاهات طرق النقل الرئيسة من موقع لاخر بسبب التطور في حمولة وسرعة وانواع وسائط النقل ، فهذا التطور يؤدي الى خفض كلف النقل بشكل مستمر ومن ثم تركيز النشاط الصناعي في المواقع القائمة التي تستفيد من تراجع هذه الكلف ، والى اقامة مواقع جديدة لم يكن ممكنا اقامتها سابقا (٢) .

ان تطوير انماط نقل كهوة مثل الانابيب ، الاحزمة الناقلة ، الحاويات ، النقل المعلق والنقل المتخصص قد ادى الى تراجع اثر النقل في تغير انماط المواقع الصناعية والى تحرير الصناعات نسبيا من الارتباط بمواقع معينة (٣) .

---

(١) Miller, Manufacturing, Op.Cit, p. 140.

(٢) Chinitz Benjemin, "The Effect of Transportation forms on on Regional Economic Growth, pp. 84-85."
Gerald J. Kawaska and David F. Bramhall, Locational Analysis for Manufacturing, M.I.T. Pr. J.rd.Pr., U.S.A., 1975.

(٣) David Smith, Industrial.., Op.Cit, pp. 69-70.

٨٠١ . التباين الجغرافي في حجوم المنشآت الصناعية :

ظل النشاط الصناعي زمنا طويلا يقوم في المنازل او في ورش صغيرة ، ويقوم عليه عدد قليل من العاملين . ومع تزايد عدد السكان والارتفاع المستمر في قدراتهم الشرائية وبالتالي زيادة مقدار طلبهم على السلع الصناعية ، فقد تضاعف دأب الصانع لتغطية حاجات المستهلكين من السلع التي تنتجها . ومن اجل ان تحافظ الصانع على نصيبها من السوق ولاجل زيادة ارباحها فقد سعت الى تخفيض كلف انتاجها بتطبيق تقنيات جديدة New Technical في انتاجها ، وقادها هذا الاتجاه الى تركيز الاستثمار والانتاج في صانع كبيرة ومواقع قليلة[١] . وفي نفس الوقت استمرت المحاولات لتحسين الانتاج واضافة انواع جديدة منه تضاف لقائمة الانتاج الصناعي كل حين حتى ليقال ان ٤٠٪ من السلع الصناعية المتداولة لم تكن معروفة قبل ربع قرن مضى[٢] . ويبدو ان التنوع المستمر continuous Diversification في المنتجات الصناعية قد رافقه تزايد مستمر في حجوم الصانع القائمة على انتاجها ، فغالبا ما نجد ان المنتجات التقليدية تنتج في صانع صغيرة ، في حين ان المنتجات الجديدة New Products تنتجها صانع كبيرة في طاقاتها والاستثمارات اللازمة لتشغيلها ، فضلا عما تضمه من اعداد كبيرة من العاملين ومهارات متزايدة . والصانع الكبيرة يمكن ان تتطور من صانع صغيرة قائمة لنجاحها في عملياتها الانتاجية بسبب توطنها في موقعها المناسب ، كما قام بعضها اولا بطاقات كبيرة . ومع هذا فلازلنا نشهد اليوم صانع بحجوم صغيرة باعتبار رؤوس اموالها وطاقاتها وفيما تضمه من عاملين ، وتستمر ايضا صناعات منزلية في مواطنها بنجاح مثل تلك التي يتطلب انتاجها توطن مهارات معينة تحتل كلف العمالة الجزء الاكبر من قيمتها المضافة كالصناعات الخزفية والتراثية المختلفة .

هذه الصانع والصناعات تقوم بجنب اخرى عملاقة تضم الافا من العاملين وتتطلب اقامتها مبالغ ضخمة من المال قد لايكون بمستطاع كثير من الدول او الاقاليم توفيرها . وما كان منها كبيرا يجتذب اليه عددا غير محدود من الصغيرة المتخصصة التي تخدم او تستفيد من الصانع الكبيرة الاساسية وخاصة في الصناعات التي تتصف بكثرة روابطها الصناعية[٣] .

---

(١) Stephani and.., Industrial .., Op.Cit., p.16.

(٢) Estall and.., Industrial.., Op.Cit., p. 142.

(٣) Sutcliffe, Industry.., Op.Cit, p. 236

ومن الاسباب الرئيسة لاستمرار المصانع الصغيرة بعملياتها الانتاجية بكفاءة اقتصادية Economic Efficiency هي اعتبارات كلف النقل التي تمثل في بعض الصناعات قسما كبيرا من اجمالي كلف الانتاج الاجمالية ، والتي قد لايمكن تعويضها بوفورات الانتاج الكبير Large Scale Economies (١).

ان المصانع الكبيرة توفر لاصحابها منافع يصعب على الصغيرة تحقيقها ،فهي اقدر على استيعاب ومواجهة التقلبات الاقتصادية من الاخيرة التي تبقى مرتبكة ازاءها ، والكبيرة ايضا اكثر قدرة على تطبيق التقنيات الصناعية الحديثة لامكاناتها المالية والتقنية العالية ولقدرتها على تحمل المخاطرة ، وهي افضل في انتاجية العاملين Labour Productivity لتمكنها من تطبيق نظام تقسيم العمل Labour Division داخل المصنع وبالتالي تحقيق ادخارات كبيرة في الجهد والوقت ، اضافة لتطور كبير يمكن تحقيقه في مهارات العاملين ، لذلك فان الكبيرة غالبا ماتسيطر على القسم الاكبر من السوق لانها الاقدر على المنافسة Competition بسبب انتاجها الكفوء (٢).

ويبدو ان الصناعات تتباين في متطلبات حجوم مصانعها ، فبعض السلع الاستهلاكية يمكن ان تنتج بكلف اقتصادية مقبولة في منشآت صناعية صغيرة ، في حين ان السلع الانتاجية لايمكن توفيرها للمستهلكين باسعار تنافسية مالم يتم انتاجها في منشآت صناعية كبيرة مثل المكائن والمعدات الهندسية والكهربائية . واقامة مثل هذه الصناعات يتطلب مقادير ضخمة من الاستثمارات Large Investments وقدرة على توفير مقادير مماثلة من المواد الاولية ، عرض كبير للعمالة الماهرة واسواق واسعة ، وغيرها من المتطلبات الكثيرة الاخرى لذا فان اقامة مثل هذه الصناعات يكاد ينحصر في اقاليم ومواقع قليلة وربما بلدانا قليلة ايضا ، في حين ان هناك صناعات اخرى يمكن ضمان نجاح توطنها حتى عندما تكون مصانعها صغيرة مثل الغذائية والنسيجية .

---

(١) أ- Miller, Manufacturing, Op.Cit, pp. 135-140.

ب- Estall and .., Industrial.., Op.Cit, pp. 130-140.

(٢) عن مزايا ومنافع المصانع الكبيرة راجع :

أ- Haldi John and David Whitcomb, Economies of Scale, In Industrial Plants, pp. 15-30; Basil Yamey, Economies of Industrial Structure, Richard Clay, Ltd., U.K., 1973.

ب- Watts, Industrial.., pp. 87-88.

جـ- Webber, Industrial.., p. 62.

ان تباين قدرة الاقاليم على تمويل بناء المنشآت الصناعية وبالتالي تباين حجوم المصانع في كل منها ، انما يعتمد على معدل الدخل الفردي فيها Per Capita Income واتجاهات الاستهلاك Consumption Trends . فالاقاليم ذات الدخول المنخفضة يتجه افرادها لانفاق معظم دخولهم على شراء السلع الاستهلاكية وقد لايمكنهم ادخار Saving شيئا منها ، فتكون امكانات الافراد فيها محدودة على تمويل بناء مصانع ضخمة . وبذلك يكاد ينحصر اقامة مثل هذه المصانع بالاستثمارات العامة والتي يتم توفيرها بالاقتراض من الخارج في اغلب الاحيان .

اما الاقاليم التي تتمتع بموارد اقتصادية كبيرة ومتنوعة فانها تجلب لساكنيها دخلا عاليا يشجعهم على الانفاق Expenditure والادخار Saving معا ، مما يهيء امكانية بناء مشاريع صناعية كبيرة .

من جانب اخر ، تتصف معظم المؤسسات الصناعية في الاقاليم الفقيرة بكونها استثمارات فردية Individual Investments لعدم انتشار الوعي الاستثماري فيها ولقلة الخبرة في مجال بناء التنظيمات Organizations التي تهتم بموضوعات الادخار والاستثمار ، لذا نجد ان معظم مؤسساتها الصناعية صغيرة في حجوم رؤوس اموالها وتدار مباشرة من قبل مالكيها الافراد .

اما في مجموعة الاقاليم الغنية ، فقد تراكمت فيها خبرة كافية وانتشر بين افرادها وعي استثماري واسع ، فنشأت فيها المنشآت الصناعية الكبيرة Large Industrial establishments . والتي يقيم بعضها عدة فروع Branchs في المدن والاقاليم وربط في البلدان الاخرى .

وحجوم المصانع تتباين ايضا مكانيا بين موقع واخر داخل الاقليم الواحد ، بسبب تباين الحد الادنى من حجم الطلب والذي يعرف بحد العتبة Threshold . فالمصانع الكبيرة يتطلب نجاحها حدا ادنى من الطلب يتصف بالضخامة ، فارتبط قيامها غالبا بالمدن الكبيرة التي تضم عددا كبيرا من السكان وخاصة تلك التي تتميز بارتفاع دخول ساكنيها ، اضافة الى ان هذه تتميز بداخلها السهلة نحو الاسواق الخارجية . اما المدن الصغيرة فتضم في معظم الاحيان مصانع صغيرة بسبب ضالة الطلب فيها على السلع الصناعية اضافة لعوامل اخرى ، مما لايشجع على اقامة مصانع بطاقات انتاجية كبيرة بالاعتماد على السوق المحلية فيها (١) .

---

(١) أ ـ Hagget, Locational..,Op.Cit, pp. 138-139.

ب ـ Noreclirfe,Theory ,.pp. 40-42, Collins and ..,Locational, Op.Cit.,

تتعرض حجوم المصانع الى التغيير بين اونة واخرى ، فبعض المصانع يضطر لاغلاق ابوابه نهائيا او وقتيا ، وبعضها يقوم بتقليص حجم العمالة بايقاف بعض خطوط الانتاج ، فيما تقوم بعض المصانع متعددة الفروع Multi - Branches باغلاق فروع اقليمية معينة . وقد يحصل عكس ذلك فتوسع بعض المصانع طاقاتها في مواقعها القائمة او بفتح فروع اقليمية جديدة او حتى دولية ايضا .

وقد يتخذ التغيير شكلا اخر ، فكثيرا ماتتحد عدة مصانع صغيرة مكونة شركة صناعية كبيرة ، سواء اكانت تعمل في فرع صناعي واحد او ان انتاجها كان متنوعا . وتتجه بعض المؤسسات الصناعية الى بيع بعض فروعها او مصانعها الاقليمية خاصة تلك التي تعمل بكلف انتاجية مرتفعة . والاخيرة قد تقوم باعادة تنظيم هيكل العمالة فيها وتقليص اعداد العاملين فيها بهدف تحويلها الى مؤسسات كفوءة .

تتظافر عدة عوامل لاحداث التغيرات المكانية والزمانية في حجوم المنشآت الصناعية . يأتي مقدار وحالة الطلب على السلع المنتجة في الاقليم في مقدمتها . وهذه تعتمد على حالة الدخول ان كان الطلب داخليا وعلى التبدل التقني وقدرة الصناعة الاقليمية على المنافسة ان كان الطلب خارجيا . وتغير مقدار الطلب يليه تغير في طاقات الانتاج Production Capacities وثم في فرص العمالة الصناعية Industrial Employment Opportunities وبالتالي في حجوم مصانع الاقليم .

ولحالة الاقتصاد القومي انعكاساتها المباشرة على حالة الاقتصاد الاقليمي سواء في حالتي الانحطاط والانتعاش ، فتتضخم او تتقلص حجوم مصانع الاقليم . وللاحداث السياسية وعدم الاستقرار الاقليمي دور مماثل ايضا ، فتضطر العديد من المصانع الى اغلاق ابوابها في المناطق او الاقاليم التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي .

ومن عوامل التغيير الاخرى ارتفاع وتيرة التحضر Urbanization في الاقليم ، والتي تحفز مثل هذا التغيير . فالوظيفة الصناعية Industrial Function هي وظيفة حضرية بالاساس . وزيادة مركزية Centrality احدى المدن يهيء امكانية لتدعيم دور الوظيفة الصناعية فيها وزيادة حجوم مؤسساتها كونها احدى الوظائف الاساسية Basic Functions التي تقدمها المدينة لاقليمها .

٩٠١ . خلاصـــــــة :

تتمتع الصناعة باسبقية واضحة على بقية قطاعات الاقتصاد في قدرتها على احداث تطورات ايجابية وسريعة وعميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في الاقليم . ولها رجحـــان مماثل ايضا في عملية اعادة التوازن المكاني والقطاعي للهيكل الاقتصادي الاقليمي ، الا ان عمليات توطن الصناعة والانماط التوطنية التي تتخذها تتباين من اقليم لاخر ، كما تتباين مكانيا داخـل الاقليم بتأثير المقومات الجغرافية في الاقليم والموقع وكما يلي :

اولا : تتباين الاقاليم في قدرتها على انجاح عمليات التوطن فيها تبعا لخصائصها وامكاناتهـــا الجغرافية ، اضافة لنوع ومقدار الموارد المحلية المستثمرة فيها . ومثلما يكون مهمـــــا تعزيز توطن الصناعة في الاقليم ، فان تنوع الاقاليم والمواقع فيها في الاتجاهات العامـة لعمليات التوطن يساعد في تنوع الانتاج الصناعي وثم زيادة مكانة الصناعة في الاقليم .

ثانيا : تتجه معظم عمليات الاستثمار وفق نظام آلية السوق نحو القطاعات وفروع الصناعـــة والاقاليم والمواقع التي تحقق ربحية اقتصادية عالية وسريعة مما يخلق تباينا مكانيـــا كبيرا في قوة الجذب الصناعي وبالتالي في مستويات نمو الاقاليم والمواقع والقطاعـــــات والصناعات فيها . وهذا يتطلب اعادة توجيه التدفق الاستثماري مكانيا وقطاعيا بمـــا يساعد في تحقيق اهداف اخرى اجتماعية وسياسية وسكانية اضافة الى الاقتصادية منها .

ثالثا : تحقق عمليات التوطن الصناعي الاقليمي نتائج ايجابية ومؤثرة عند ما تقوم على الافـادة من الموارد والامكانات المحلية ، ويأتي ضمن ذلك تحفيز عمليات الادخار والاستثمـــار الصناعي في الاقليم .

رابعا : ان عمليات التوطن الصناعي يجب ان تتعدى النمو في حجم وقيمة الانتاج الصناعي الـى اعادة بناء الهيكل الصناعي في الاقليم . ولاجل ذلك لابد من اعتبار خصوصية الاقليـم ومرحلته في النمو والنتائج اللاحقة لعمليات التنمية الصناعية على الصناعات والمواقـــع والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

خامسا : توجه عملية النمو الصناعي مكانيا وقطاعيا وبين فروع النشاط الصناعي بمقدار ونوع المقومات المتاحة القادرة على تسريع نمو فرع صناعي بموقع دون غيره .

سادسا : تتفاعل كل من المؤثرات العالمية والقومية والاقليمية لاقامة انماط محددة للبنيـــــة الصناعية الاقليمية ، الا ان الاخيرة منها والمتمثلة بمقومات التوطن الصناعي في الاقليم هي القادرة على احداث التأثير الاكبر والاشمل والاكثر عمقا . فالبنية الصناعية وان

تأثرت بعوامل خارجية الا انها تقوم في الغالب منسجمة مع خصائص الاقليم الجغرافية ، وقدرة مقوماته على توطين فرع صناعي دون اخر .

سابعا : ان افضل نمط للبنية ما كان يستمد عناصر نجاحه من الامكانات التي تتيحها البيئة الجغرافية في الاقليم . وهو ايضا افضلها في القدرة على مواجهة التغيرات المختلفة والتلائم معها ايا كان مصدرها .

ثامنا : تعد البنية الصناعية قوية وكفوءة عندما تكون متنوعة وتضم عددا من الصناعات المتوطنة التي تتمتع منتجاتها بسوق واسعة على المستوى القومي والدولي .

تاسعا : تعتمد سعة ونوع وبنية المواقع الصناعية في الاقليم على مقدار وتنوع مقومات النشاط الصناعي التي يوفرها الاقليم بالدرجة الاولى .

عاشرا : تهدف سياسات التنمية الاقليمية الى اعادة توجيه بناء وتطور المواقع الصناعية في الاقليم والناجح من هذه المواقع ماكان قائما على استثمار امكانات محلية معينة في الموقع او ظهيره الاقليمي .

احد عشر : تتهيأ في الاقاليم والمدن الضخمة في سكانها وفي مواردها غالبا امكانيه جيده لبناء مصانع بطاقات انتاجية كبيرة سواء ما كان منها موجها نحو سوق داخلية او خارجية ، في حين ان المدن الصغيرة في حجوم سكانها والتي يتصف ظهيرها بفقرة لاتمين سوى على اقامة مصانع صغيرة في طاقاتها ورؤوس الاموال المستثمرة فيها وفي اعداد العاملين فيها ايضا .